في هذا العدد

٣ بحثا عن رؤية جديدة لحقوق الإنسان تتجه إلى شئ من الإلزام

رغم مرور ثمانية وخمسون عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تظل عالمية حقوق الإنسان تواجه إشكاليات وتحديات عديدة وبخاصة تحت دعاوى الخصوصية الثقافية أو بفعل إساءة توظيف تلك المبادئ العالمية من قبل دول الغرب الكبرى في تحقيق مصالحها الكونية على حساب حقوق الشعوب والمجتمعات. حول هذه القضايا، وفي الذكرى الثامنة والخمسين لصدور الإعلان، تأتي أهمية البحث عن رؤى جديدة للاشتباك مع هذه التحديات، يعبر عنها إسهام جماعي لأربعة من المنخرطين في حركة حقوق الإنسان، سواء داخل النطاق الإقليمي أو على المستوى الدولي.

٦ إشكاليات دعم حرية التعبير والحوار بين الثقافات

شكلت أزمة الرسوم الدانماركية الشهيرة واحدة من الأزمات المقترنة بحدود حرية التعبير، وأظهرت في الوقت ذاته الهوة الهائلة في أنساق التفكير بين المجتمعات العربية والإسلامية من جانب، والمجتمعات الغربية من جانب آخر. داخل هذا الإطار نظم مركز القاهرة عددا من الفعاليات في القاهرة وكوبنهاجن في إطار برنامج طموح يسعى لتعزيز حرية التعبير، وفي الوقت نفسه العمل على ترسيخ علاقات الحوار والتواصل والتعايش الثقافي فيما بين حضارات ضفتي المتوسط. وتفرد «سواسية» جانبا من صفحاتها لإلقاء الضوء على هذه الفعاليات.

١٢ خلف الحجاب: دولة دينية على جثة الإخوان المسلمين

المحاكمة التي جرت لوزير الثقافة –من خلال جلسة استثنائية للبرلمان المصري– بمناسبة تصريحاته حول الحجاب تشكل نقطة تحول في مسار مصر صوب الدولة الدينية؛ حيث شهدت هذه الجلسة انتزاع الحزب الحاكم للواء الكفاح من اجل الدولة الدينية من الإخوان المسلمين. ذلك ما يؤكده بهي الدين حسن في تحليله لهذا المشهد وتداعيات الأزمة التي فرجتها تصريحات الوزير.

١٦ ماذا بعد حماقة استعراض القوة بجامعة الأزهر؟!

ربما جاز القول إن دعاوى إدماج الإخوان المسلمين في النظام السياسي والإقرار بحقهم في التواجد الرسمي من خلال حزب سياسي قد منيت بخيبة أمل كبيرة وبخاصة بعد أن أقدم شباب الإخوان على استعراض قوتهم داخل جامعة الأزهر بصورة أثارت مجددا مزيدا من المخاوف تجاه جماعة الإخوان وحدود استعدادها للعمل في إطار سلمي.. حول تداعيات هذا التطور دارت مداولات صالون بن رشد التي حملت انتقادات حادة لسلوك ومواقف جماعة الإخوان المسلمين.

٢٣ بعد انكشاف فضيحة البندر: ارتفاع وتيرة القمع في البحرين

حجب مواقع الكترونية عديدة، وملاحقات تطال النشطاء والحقوقيين وسط حملات دعائية تستهدف تشويه سمعتهم، تكشف عن موجة جديدة من القمع في البحرين تفجرت بعد افتضاح تورط الأسرة الحكومة في تمويل شبكة واسعة من المسئولين الحكوميين وبعض الجهات المحسوبة على المجتمع المدني –وهو ما عرف بفضيحة تقرير البندر– بهدف التخطيط للانتخابات والتجسس على المعارضة الشيعية والسياسية، وإقصاء الشيعة من الوصول إلى مقاعد مجلس النواب.

٢٤ عندما يكون اغتصاب النساء سلاحا في دارفور

أوضاع النساء والانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها وبخاصة مع تصاعد العمليات العسكرية في إقليم دارفور منذ عام ٢٠٠٣، شكلت محورا رئيسيا لمداولات الأمسية الثقافية التي نظمها مركز القاهرة في إطار الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان وتضامنا مع سكان دارفور في محنتهم.

سواسية

العدد ٧٤

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان ٩ شارع رستم - جاردن سيتي - الدور العاشر شقة - ٥٠ القاهرة
تليفون: ٧٩٥١١١٢-٧٩٦٢٥١٤
فاكس: ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
رجب سعد طه
محمود سعد
محيي الدين سعيد

المراجعة اللغوية
عثمان الدلنجاوي

غلاف وتصميم
هشام السيد

المدير
بهي الدين حسن

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

مدير البرامج
معتز الفجيري

وتبخرت أوهام تحديث الدستور في مصر

عصام الدين محمد حسن

لا يزال النظام الحاكم في مصر يملك في جعبته الكثير من أساليب المراوغة والتحايل، لإحباط كل التطلعات نحو الإصلاح والديمقراطية. فعلها في التعديل المشين للمادة ٧٦ من الدستور، التي حرمت المستقلين من حق الترشيح لرئاسة الجمهورية، وجعلت من الانتخابات الرئاسية "التنافسية" مسرحية هزلية. وفعلها عبر تعديلات قانونية شكلية، لا تلبي الحد الأدنى من الطموحات، سواء فيما يتعلق بضمانات استقلال السلطة القضائية، أو فيما يتعلق بحرية تكوين الأحزاب، أو فيما يتعلق بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة والنشر.

ويفعلها الآن فيما يسمى بعملية "تحديث الدستور المصري" بعد أن تقدم رئيس الجمهورية بخطابه إلى مجلسي الشعب والشورى، مطالبا بتعديل ٣٤ مادة من الدستور.

وقد يكون من السابق لأوانه إعطاء تقييم موضوعي دقيق لما ستؤول إليه هذه التعديلات، وخاصة مع ما اعتدناه من قدرات جبارة لخبراء الحكومة في ترجمة أي توجه قد يبعث على الأمل في الإصلاح إلى نصوص لا تغير من الأمر شيئا، إن لم تزده سوءا.

ومع ذلك، وفي حدود ما تفصح عنه التوجهات الرسمية المعلنة، نستطيع القول وبثقة إن النظام لا يزال يراوح مكانه، إن لم يكن ينحو بالبلد وبحريات المواطنين إلى الأسوأ، ويأبى أن يخطو خطوة جادة للتخلي عن الطابع التسلطي، وإفساح المجال لصياغة دستور عصري، يستجيب لاستحقاقات الديمقراطية والحكم الرشيد، ويتلافى أوجه التشوه والتناقض التي تعتري الدستور الحالي.

التعديلات المقترحة في جانب منها تتماشى مع الواقع الفعلي، فيما تذهب إليه من إلغاء العديد من النصوص التي كانت تصلح في حقبة ولت، مثل المكاسب الاشتراكية، وتحالف قوى الشعب العامل، وملكية الدولة للقطاع العام، والنظام الاشتراكي الديمقراطي... الخ.

أية مواطنة ؟!

غير أن التعديلات لا تخلو من التناقض مع بنية الدستور، فهي وإن كانت تضع في صدارتها تكريس مبدأ المواطنة في محاولة لمغازلة بعض الفئات المهمشة، فإن إعمال هذا المبدأ يصطدم على التو برفض المساس بالمادة الثانية من الدستور، التي تنص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، والتي تحمل في طياتها أن الدولة ليست محايدة تجاه الأديان والمعتقدات، وأن الأديان الأخرى ومعتنقيها في مرتبة أدنى، كما يصطدم التكريس المزعوم للمواطنة برفض المساس بنسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين في تشكيل المجالس التمثيلية، بل وفي تأسيس الأحزاب السياسية بمقتضى القانون، في حين تتلافى التعديلات المقترحة الإفصاح بشكل واضح عن السبل التي سيتم من خلالها تعزيز تمثيل المرأة، أو الأقباط في المجالس التمثيلية.

وفضلا عن ذلك فإن التمسك بنص المادة الثانية دونما تعديل، يجعل من استدعاء أكثر الميول الفقهية تزمتا وتشددا في تأويل مبادئ الشريعة، مصدرا لا ينضب في استلاب حقوق الأقليات وحقوق النساء، والاصطدام المستمر مع العديد من الضمانات الدستورية للمواطنة، وبخاصة تلك المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وحرية الإبداع الأدبي والفني، وحرية المعتقد، وحرية البحث العلمي.

جوهر الاستبداد

التعديلات المقترحة تلتف برشاقة حول جوهر الاستبداد في النظام السياسي المصري، والمتمثل في هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، واحتفاظ رئيس الجمهورية بسلطات واسعة لا يقابلها خضوع الرئيس –أي رئيس– للمساءلة السياسية.

فهي تبقي على صلاحيات رئيس الجمهورية ذات الطابع التشريعي في إصدار قرارات لها قوة القانون، وفي إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين ولوائح الضبط، وفي إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو في إعلان حالة الطوارئ، ولا يخفف من هذه الصلاحيات القول إن التعديلات تتجه إلى النص على أن يمارس رئيس الجمهورية هذه الاختصاصات بعد موافقة مجلس الوزراء، في بعضها، أو بعد أخذ رأي المجلس في بعضها الآخر، طالما أن رئيس الجمهورية لا يزال محتفظا بدوره المنصوص عليه في تولي السلطة التنفيذية، وبحقه في تعيين رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم، مثلما له الحق أيضا في أن يعفيهم من مناصبهم، وكل ما في الأمر طبقا للتعديلات هو أن يشارك رئيس مجلس الوزراء بالرأي في هذه التعيينات.

وفوق ذلك فإن رئيس الجمهورية يظل محتفظا طبقا للمادة ٧٤ من الدستور بالصلاحيات الخطيرة التي تتيح له أن يتخذ ما يراه من إجراءات في مواجهة أية أخطار تهدد سلامة الوطن، وجل ما تضيفه التعديلات هنا لضبط استخدام هذه الصلاحيات لا يتعدى تعبيرات إنشائية؛ من قبيل أن يكون "الخطر جسيما وحالا"، وأن يتم التشاور حول هذه الإجراءات مع رئيس مجلس الوزراء –المعين من قبل الرئيس– ورئيسي مجلسي الشعب والشورى. ويلاحظ في هذا السياق أن رئيس الجمهورية يملك بمقتضى الدستور حل مجلس الشورى عند الضرورة!، وأن النية تتجه في التعديلات لأن يتمتع رئيس الجمهورية بحقه في حل مجلس الشعب عند الضرورة، وهو الحق الذي يكفله الدستور الحالي، لكن الجديد في التعديلات، هو أن استخدام هذا الحق بات متحررا من الاستفتاء الصوري للشعب، وإن كان القيد الذي تتجه إليه التعديلات قد تحدد في أنه إذا تم حل المجلس لسبب ما لا يجوز حله مرة أخرى للسبب ذاته.

وإذا ما جاز القول إن واحدا من الإيجابيات المحدودة في التعديلات المطروحة يتمثل في منح مجلس الشورى بعضا من الاختصاصات التشريعية، فإن ما يقلل من قيمتها هو الإبقاء على نظام تشكيل مجلس الشورى، الذي يتيح لرئيس الجمهورية طبقا للدستور تعيين ثلث أعضائه، علاوة على ما سبق الإشارة إليه من حق رئيس الجمهورية في حل هذا المجلس عند الضرورة.

وداعا لإشراف القضاء !

وقد يكون أمرا طيبا الاتجاه إلى تعديل مواد الدستور المتعلقة بالنظام الانتخابي بصورة تتيح للمشرع اختيار النظام الانتخابي الملائم، من دون الاصطدام بالتعارض مع الدستور، غير أن الخطورة الحقيقية تكمن في اتجاه التعديلات للعصف بالإشراف القضائي بصورة فعلية على الانتخابات، وضرب عرض الحائط بما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا من إشراف القضاء على مجمل العملية الانتخابية، وعلى الأخص

عمليات الاقتراع والفرز، بما يضمن قاض لكل صندوق انتخابي.

وفي السياق ذاته فإن النية المتجهة لتعديل المادة ٧٦ من الدستور سيئة السمعة لا ترقى بأي حال إلى القبول بإجراء انتخابات رئاسية على أسس تنافسية، ووفقا لمعايير النزاهة والحيدة؛ حيث يقتصر التعديل المقترح على حدود إفساح المجال –استثنائيا– للأحزاب التي تحظى بتمثيل داخل مجلسي الشعب أو الشورى، وهو ما يعني استمرار إغلاق الباب فعليا أمام حق الشخصيات المستقلة في الترشيح، وحصر المنافسة –إذا جاز التعبير– بين مرشح الحزب الحاكم، واثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير من مرشحي أحزاب المعارضة، التي تحظى بمقعد أو بضعة مقاعد ربما لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة في المجلسين. ولا تضع التعديلات أي اعتبار لأوجه العوار التي تحيط بتشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية وصلاحياتها الهائلة، وتحصين قراراتها من أية صورة من صور الطعن.

علاوة على ذلك تغلق التعديلات الدستورية المطروحة باب الأمل أمام التطلع لفرص التداول السلمي للسلطة الذي تعرفه النظم الديمقراطية، طالما ترفض الاقتراب بأي حال من المادة ٧٧ من الدستور، والتي تمنح من يتبوأ منصب رئيس الجمهورية الحق في البقاء في موقعه أبديا، طالما تجيز هذه المادة إعادة انتخابه لمدد أخرى مفتوحة.

وقد يكون مبعثا للارتياح القول إن التعديلات تتجه في المادة ١٧٣ إلى التأكيد على استقلال كل هيئة من الهيئات القضائية بمباشرة شئونها، وأن يلغي المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي كان دوما مثيرا لحفيظة الجماعة القضائية في مصر، بيد أن التوجه عمليا يبدو متجها ليس فقط عند استبداله بمسمى آخر "مجلس رؤساء الهيئات القضائية"، الذي يظل رئيس الجمهورية محتفظا برئاسته، بل إن هناك مخاوف حقيقية من اتجاه التعديلات في هذا الصدد لأن يضفي الدستور صفة الهيئة القضائية –التي يكفل الدستور لأعضائها ضمانات الاستقلال بحكم أنها تتولى الفصل في المنازعات– على جهات يفترض أنها ملحقة بالسلطة التنفيذية، ولا تفصل في أي منازعات قضائية، مثل هيئة قضايا الدولة التي تتكون من محامي الحكومة، أوهيئة النيابة الإدارية التي تختص بالتحقيق مع موظفي الحكومة، وبأوامر منها. ومن ثم فإن ضم رؤساء هاتين الهيئتين إلى المجلس المستحدث يحمل في طياته نزوعا نحومزيد من الهيمنة على السلطة القضائية، لا تعزيز استقلالها.

دسترة الدولة البوليسية

وإذا جاز القول أيضا إن اتجاه التعديلات إلى إلغاء منصب المدعي العام الاشتراكي، وبالتبعية محكمة القيم، أمر يبعث على الابتهاج، باعتباره كان يمثل واحدا من المظاهر الشاذة للقضاء الاستثنائي في مصر، فمن الواضح أن صناع هذه التعديلات يستكثرون على المصريين أن يبتهجوا ولو قليلا!! وقرروا ألا يتركوا الفصل السادس من الدستور خاويا بعد إلغاء نظام المدعي الاشتراكي، ليصبح هذا الفصل نقطة الانطلاق لضرب الحريات العامة المكفولة –نظريا على الأقل– في الباب الثالث من الدستور. فقد خصصت التعديلات الفصل السادس للإجراءات، والقواعد الاستثنائية التي سيتضمنها قانون إضافي لمكافحة الإرهاب، بما يقطع الطريق على الطعن في دستورية هذا القانون، وبما يتيح لأجهزة الأمن –بدعوى مكافحة الإرهاب حسبما هو واضح حتى الآن– التحلل من الالتزام بالضمانات الدستورية للحرية الشخصية، والتي تضع ضوابط خاصة على احتجاز المواطنين أو تفتيشهم أو تقييد حرياتهم، في غير حالات التلبس (المادة ٤١ من الدستور)، والتحلل كذلك من الضمانات الدستورية للمواطنين بمقتضى المادتين ٤٤، ٤٥ اللتين تكفلان حرمة المساكن، بحيث لا يجوز تفتيشها أو دخولها، من دون إذن قضائي، وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين، والتي تتضمن حظر التنصت أو المراقبة، أو الاطلاع على المراسلات البريدية والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال من دون إذن قضائي.

هكذا تفتح التعديلات باسم مكافحة الإرهاب بابا واسعا لدسترة الدولة البوليسية، في مقابل الوعد بإنهاء حالة الطوارئ الاستثنائية، التي لا يمنع الدستور الحالي ولا التعديلات إعادة فرضها مجددا بالسلاسة ذاتها التي فرضت بها على نحو متواصل، ودون انقطاع منذ عام ١٩٨١.

من جديد:

المحاكمات العسكرية لتأديب المعارضين

استهجنت منظمات حقوق الإنسان تقديم طلعت السادات عضو مجلس الشعب المصري –بعد صدور قرار برفع الحصانة عنه– إلى المحاكم العسكرية التي انتهت إلى معاقبته بالسجن لمدة عام بتهمة نشر إشاعات كاذبة، وإهانة القوات المسلحة، بسبب تشكيكه في صحة الوقائع المعلنة ذات الصلة بحادث اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات، ومطالبته بإعادة فتح التحقيق في حادث الاغتيال.

ودعا عدد من المنظمات، من بينها مركز النديم ومركز هشام مبارك للقانون والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، إلى الإفراج الفوري عن طلعت السادات، مشيرة الى أن ما طرحه من تساؤلات لم يكن جديدا، وقد سبق لعدد من الصحف أن نشرت أكثر من تحقيق تضمن العديد من علامات الاستفهام حول حيادية التحقيقات، وملابسات حادث الاغتيال.

واعتبرت هذه المنظمات قرار إحالته للقضاء العسكري، والذي حرمه من حقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي، ليس له ما يبرره وخاصة أن تصريحاته لم تتناول أية أسرار عسكرية، كما أنه ليس واحدا ممن يعملون بالمؤسسة العسكرية. واعتبرت هذه المنظات أن الإجراءات التي طالت طلعت السادات، وثيقة الصلة بدوره كمعارض للسلطة، بسبب تصديه لممارسات وزارة الداخلية في التعذيب، وخاصة من خلال قضية جريمة بني مزار الشهيرة التي أجبر فيها المتهم على الاعتراف على نفسه تحت وطأة تعذيبه، وتعذيب أفراد أسرته، وهي القضية التي انتهت بتبرئة المتهم.

من جانبها اعتبرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الحكم الصادر بحق البرلماني المعارض طلعت السادات، حلقة جديدة في قمع حرية التعبير، ويعد بمثابة رسالة مفزعة لكل من يتجرأ على إثارة قضايا حساسة في مصر.

وكان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، قد أعلن عن انزعاجه بشأن إسقاط الحصانة البرلمانية عن طلعت السادات، وإحالته للقضاء العسكري، وأكد المركز في بيان مشترك لسبع منظمات حقوقية في مصر أن التكهنات التي أعلنها طلعت السادات بشأن المسئولين عن اغتيال عمه –الرئيس الراحل– تدخل في نطاق من الحماية المكفولة لحرية التعبير بمقتضى الدستور، والمواثيق الدولية الملزمة للحكومة المصرية.

ودعت المنظمات الموقعة على البيان كل المطالبين، بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا الرأي إلى إعلان مساندتهم لعضو البرلمان، والتزامهم غير المشروط بالدفاع عن حرية التعبير عن الرأي، بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الآراء– بوصفها ضمانة أساسية لصحة المجتمعات الديمقراطية، وقوة الدولة المدنية.

طلعت السادات

في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..

بحثا عن رؤية جديدة لحقوق الإنسان تتجه إلى شيء من الإلزام

موجز لمقال سبق نشره في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٩ ديسمبر، وشارك في كتابته كل من:

إدريس اليازمي
الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان– باريس

بهي الدين حسن
مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رضوان زيادة
مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

كمال الجندوبي
رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ منذ صدوره حَدَثاً، لذلك كان مثار جدل بين التيارات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المختلفة، إذ لأول مرة يتم وضع نص كوني أو عالمي يجعل الإنسان مرجعيةً مطلقة له، بغض النظر عن جنسه وإقليمه ودينه وعرقه. وعلى رغم غياب الصفة الإلزامية لهذا الإعلان فإنه استمدَّ قوته من صبغته الأخلاقية، وهو ما ترك أثره على الكثير من الدساتير الوطنية والقوانين الداخلية. واعتُبر الإعلان ومنذ صدوره بمثابة الأساس وليس كل البناء، وهو ما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الطلب بأن يعقب هذا الإعلان ميثاق أو اتفاقية تحدد تفصيلاً وبصورة ملزمة الحدود التي يجب على الدول أن تتقيد بها في مجال تطبيق الحقوق والحريات، وإنشاء نوع من الإشراف الدولي أو الرقابة الدولية على هذا التطبيق، لكن هذا للأسف لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ. وجرى الإعداد لاحقاً لاستصدار العهدين الدوليين وتمت تجزئتهما في شكل ميثاقين انطلاقاً من الاختلاف في طبيعة الحقوق، فالحقوق المدنية والسياسية لصيقةٌ بالإنسان، بينما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظهرت بعد ذلك استجابةً لمطالب الحركات العمالية والتيارات الاجتماعية، ودخل العهدان حيز التنفيذ عام ١٩٧٦.

أجيال ثلاثة

وإذا كان الإعلان العالمي الذي يمثل الجيل الأول من حقوق الإنسان يرتكز في مجمله على مبدأ الحرية، فإن حقوق الجيل الثاني تستند إلى مبدأ المساواة، لذلك جاءت المناداة بجيلٍ ثالث من الحقوق يرتكز على الحق في التنمية، ويعتمد على العلاقات بين الشعوب والدول، بحيث يكون مبدأ التضامن هو المرتكز الرئيسي. وتستند المبررات الحقوقية والقانونية في ذلك إلى أن حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها في ظل ظروفٍ من التخلف والفقر وغياب أدنى مقومات العيش والحياة الكريمة. لذلك جرى التفكير في الحق في التنمية، بحيث جرى الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، فالديموقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان أمورٌ مترابطة يعزز بعضها بعضاً، وهو ما تبلور فيما بعد في مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ الذي دعا صراحةً إلى دعم البلدان الأقل نمواً والملتزمة بعملية إقامة الديموقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، لكنه أكد أيضاً أن انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعةً لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وبذلك انتهى المؤتمر إلى تعريف التنمية على أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة، وهكذا انتهى التصور الدولي إلى خلاصةٍ مؤداها أن التنمية في عمقها هي تحقيق حقوق الإنسان، وأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع مندرج في سياق عملية تنموية شاملة.

السياسات الغربية

وأصبح مفهوم حقوق الإنسان ضمن المقاييس الإنسانية، يؤشر على تقدم المجتمعات وتأخرها، أن أصبحت التنمية في عمقها سبيلاً الى تحقيق حقوق الإنسان، مما جعل هذا المفهوم يأخذ شكل هيمنة أخلاقية عالمية خاصة بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وسقوط الاتحاد السوفياتي، ويأخذ بعداً إجماعياً كونياً لم يحظ أيٌّ مفهوم آخر بمثله، على رغم الإساءات المتكررة التي لحقت به من قبل بعض مدعيه، أو من بعض السياسات الغربية التي تتبناه قولاً وتخالفه في الكثير من ممارساتها، عندما تصر على التعامل بمكيالين وفقاً لمصالحها التي ما زالت لها أولوية على حساب حقوق الشعوب والمجتمعات. لكن هذا الاستثمار السيئ لا يُلحق الضرر بالمفهوم ولا يُنقص من نبله وقيمته العليا، بل إنّه يُشكل رادعاً أخلاقياً مهماً من أجل نقد هذه السياسات وتعريتها.

اهتزاز المفهوم

وإذا كان الاستثمار السيئ بَقِيَ جزئياً وغير مبرر، فإنه تحول بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ إلى منهج متكامل تتبعه السياسة الأمريكية في علاقاتها الخارجية والدولية، فقد مثلت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك، مبرراً لإعادة

صياغة الأولويات المفاهيمية على مستوى العالم، فبعد أن كانت الديموقراطية وحقوق الإنسان والفقر والمرض تمثل همَّ المجتمعات وغايتها، فإن هذه المفاهيم اختفت أو كادت تختفي بعد ١١ أيلول لحساب مفاهيم القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه أو التضييق عليه.

وللأسف فإن الكثير من السياسات القطرية في البلدان العربية وجدت في ذلك فرصة دولية لتعميق انتهاكاتها لحقوق مواطنيها، وذلك رغبة في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وبذلك فالعالم بعد ١١ أيلول كان مختلفاً ليس لجهة التحالفات والتكتلات الدولية الجديدة وإنما لجهة التغيّر في المفاهيم الكونية التي عملت الولايات المتحدة على تظهيرها وإبرازها، إذ وجدنا استهزاءً، أو على الأقل خِفّةً، بمعاني الجوع والفقر والمرض وسوء التنمية المنتشرة والمتكاثرة عالمياً، وهي بحد ذاتها تعتبر بيئة خصبة لنمو الإرهاب. ولاحظنا أيضاً قلّة اكتراث بمفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وعدم وضعها في الاعتبار، لكن، مقابلَ ذلك، وجدنا اهتماماً مضاعفاً بمفهوم الإرهاب، ووجدَ العالَم نفسه مشغولاً ومهموماً فجأةً، بمكافحته ومحاربته، مما جعل مفهوم حقوق الإنسان يتعرض للاهتزاز بل يمرّ بأزمة على مستوى حضوره ووجوده. فإذا كنا تعايشنا سلباً – والتعايش هنا من باب التوصيف لا التقويم ـ مع استمرار أزمة حقوق الإنسان على مستوى الواقع والتطبيق خصوصاً في المنطقة العربية، فإن المفهوم نفسه تعرض بعد ١١ أيلول إلى أزمة تمس بنيته ووجوده. ففي سبيل القضاء على الإرهاب تبرر الولايات المتحدة احتجاز المئات من معتقلي جوانتانامو من دون تقديمهم أمام محاكمة عادلة سواء في سجن أبو غريب وجوانتانامو أو في السجون السرية المنتشرة في أكثر من بلد أوروبي وعربي.

وبدا تصديق الكونجرس على مشروع القانون الأخير الذي يبيح انتهاك اتفاقيات جنيف بحجة القضاء على الإرهاب صادماً للكثيرين، خصوصاً أن إعلان الحقوق الأمريكي في ٤ تموز (يوليو) ١٧٧٦ كان ملهماً للحريات في الكثير من أنحاء العالم، لا سيما في تأكيده في مقدمته على "أن الناس جميعا خُلقوا متساوين، وأن الخالق وهبهم حقوقاً لا تبديل فيها ولا تمويه، ومن بينها الحياة والحرية».

ولا تبدو السياسة الأوروبية –على رغم أنها تبدو أكثر تقدماً بكثير من نظيرتها الأميركية– راغبة في حسم خياراتها النهائية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، خصوصاً سياستها تجاه المهاجرين أو في علاقاتها مع غيرها من دول الجوار المتوسطي. وحتى لدى التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في برشلونة غالباً ما جرى تجاهل البند الخاص باحترام حقوق الإنسان أو تجاوزه، إن لم يقل البعض صراحة، إنه لا يتعدى الأغراض التجميلية.

الملف الأكثر سوادا

أما حقوق الإنسان في العالم العربي فيبدو ملفها الأكثر سواداً على الإطلاق، إذ من الطبيعي أن ترتقي حقوق الإنسان كلما كان النظام ديموقراطياً ويزداد انتهاكها مع تحول النظام إلى نمط من أنماط التسلطية أو الشمولية الدكتاتورية، وهو حال معظم الدول العربية.

هناك تلازم بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. وانعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعة للانتقاص من حقوق الإنسان. والأخيرة لا تتحقق إلا في مجتمع منخرط في عملية تنموية شاملة

وتبرهن التجربة التاريخية للعالم العربي بجلاء على أن عدم تمتع الإنسان والشعوب بالحقوق المدنية والسياسية كان مدخلاً رئيسياً لحجب الحد الأدنى من ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية سلب من الشعوب القدرة على الدفاع المنهجي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو حتى القدرة على الدعوة لها. كما أن غياب الحقوق المدنية والسياسية مثّل المدخل والشرط الجوهري للاعتداء المتواصل على الحقوق الجماعية للأقليات العرقية والدينية.

وأخيراً، فإن هذا الحرمان القاسي من هذه الحقوق، والاعتداء الوحشي المتواصل لفترة طويلة عليها، كان سبباً مباشراً في استمرار وتفاقم الأوضاع الوحشية التي عاشها أكثر من شعب عربي وخصوصاً الشعب العراقي. وفي مثل تلك الأوضاع يشعر كثيرون باليأس من إمكانية النضال من أجل التغيير من الداخل، وهو ما يدفعهم بكل أسف لطلب أو تأييد التغيير من الخارج، وإن تطلب ذلك الغزو والاحتلال الأجنبي مثلما حدث لقطاعٍ من العراقيين!

عالمية حقوق الإنسان

وإذ نقر بمبدأ عالمية حقوق الإنسان، نعني بذلك أن تبلور هذه الحقوق أو تضمينها في مواثيق محددة هو ثمرة لكفاح الإنسانية عبر التاريخ في مواجهة كل أشكال الظلم، ونتاج لتلاقح وتفاعل الحضارات والثقافات الكبرى عبر الزمان، بما في ذلك الحضارة العربية– الإسلامية. و"عالمية حقوق الإنسان" تعني أيضاً أنه لا يجوز استثناء أحد في أي منطقة في العالم أو في أي نظام ثقافي من التمتع بهذه الحقوق. فهي عالمية لأنها ترتبط بمعنى الإنسان ذاته بالتجريد وبغض النظر عن أي اعتبار. ولا تعني العالمية بهذه المعاني إلغاء الخصوصيات الثقافية، مثلما لا يعني احترام الخصوصية الثقافية، الاحتفاء بكل ما هو سلبي فيها، فلا توجد ثقافة بذاتها تحتكر لنفسها القيم الإيجابية، أو السلبية من منظور حقوق الإنسان أو غيره.

ربما تكون أسوأ إهانة ألصقت بالدين الإسلامي هي تقديم بعض الأوساط له كمبرر لعدم تساوي المؤمنين به مع بقية البشر في التمتع بالحقوق الإنسانية. وشارك ويشارك في ارتكاب هذه الإهانة غالبية عدد من الحكومات العربية والإسلامية غير العربية، فضلاً عن بعض جماعات الإسلام السياسي ومنظريها. والإقرار بعالمية حقوق الإنسان، يعني بالتأكيد أنه ليست هناك شعوب مؤهلة للتمتع بهذه الحقوق بسبب لون بشرتها أو دمها!، أو تعاظم ثرواتها المادية أو قدراتها العسكرية، وأن هناك شعوباً أخرى من درجة أدنى ليست مؤهلة لذلك، لأحد هذه الأسباب أو غيره.

فلسفة استعمارية بلسان وطني !

هذا هو بالطبع جوهر العنصرية وعلة الأيديولوجية الاستعمارية القديمة، والتي حاولت أن تمارس تأثيرها عند وضع أول وثيقة دولية جامعة لحقوق الإنسان. إذ سعت كبريات الدول الاستعمارية، إلى تضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصاً يستثني الشعوب الخاضعة للاستعمار من التمتع بالحقوق التي ينص عليها الإعلان، لكن دول العالم الثالث أجهضت هذا المسعى. ولكن، ما لا يلاحظه كثيرون أن تلك هي أيضاً جوهر فلسفة عدد من القياديين العرب مع اختلاف فقط في ملمحين: الأول هو اللسان "الوطني"! الناطق بها والمروج لها، والثاني هو أن المستعمرين الأجانب كانوا يقولون إن تلك الشعوب تحتاج إلى فترة انتقالية غير محددة المدة "لتأهيلها للتحضر والتمدين، وحكم أنفسهم بأنفسهم". وكان هذا التأهيل يتم تحت سلطة قوات الاحتلال، وينطوي على قمع هذه الشعوب ونهب ثرواتها واستغلالها لحساب المصالح الأجنبية وحلفائها "المحليين".

أما الحكام "الوطنيون" الذين تولوا مقاليد حكم الشعوب نفسها بعد رحيل الاحتلال الأجنبي، فيقولون إن تلك الشعوب "تحتاج إلى فترة انتقالية غير محددة المدة"، "لتأهيلها لمجابهة تحديات النمو وكي يستطيعوا حكم أنفسهم بأنفسهم"، ثم التمتع بالتالي بالحقوق التي تتمتع بها الشعوب "المتمدنة" في أوروبا وأمريكا، الأمر الذي يتطلب إبقاء تلك الشعوب تحت سيطرة قوات "وطنية" غير محتلة من الشرطة والجيش والحرس، وأحياناً ميليشيات عسكرية خاصة، وعشرات من أجهزة الأمن والاستخبارات العلنية والسرية. وفي غضون هذه الفترة الانتقالية- غير المحددة المدة- يجري أيضاً قمع هذه الشعوب، ونهب ثرواتها واستغلالها لمصلحة فئة محدودة من الاستغلاليين "الوطنيين" وحلفائهم من الشركات والحكومات الأجنبية.

الفكرة الأيديولوجية واحدة في الحالين، وهي أن هناك شعوباً بعينها قاصرة بطبيعتها عن أن تحكم نفسها بنفسها، إما بسبب لون بشرتها القاتم، أو أصلها العرقي، أو "تخلف" العقيدة التي تؤمن بها غالبيتها (من منظور أجنبي)، أو "الخصوصية الثقافية والحضارية" (من منظور "وطني") أو غيرها من الذرائع المتماثلة. ذلك ينم عن نظرة ازدرائية عنصرية تجاه تلك الشعوب، والإنسان الفرد فيها.

أسوأ إهانة للإسلام هي تقديم بعض الأوساط له بصورة تعزز أن شعوبنا غير مؤهلة للتمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من البشر

هناك رفض للاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها -وهو المبدأ الأول في كلا العهدين الدوليين- أو تفسيره بطريقة مبتسرة يحول دون تطبيقه فعلياً، طالما كانت مقاليد الأمور بأيدي الحاكم الأجنبي أو الاستبدادي "الوطني"، اللذين يتجاهلان أن حق التصرف هو للشعوب وليس للحكام. إن غياب الاحتلال الأجنبي ووجود حاكم "وطني" لدولة ما، لا يعنيان تمتع هذا الشعب أوتوماتيكياً بحقه في تقرير مصيره بنفسه، طالما ظل مقصياً عن إدارة شئون حياته اليومية في كل المجالات مباشرة أو من خلال ممثليه المنتخبين الخاضعين لمبدأ المحاسبة والعزل وسحب التفويض.

كما أنه لا يعني تأمين حق هذه الشعوب في مراقبة التصرف في مواردها والتخطيط لمستقبل أجيالها اللاحقة. ومن البديهي أن تمكين الشعوب من مباشرة هذه الحقوق يتطلب إتاحة المعلومات والآراء الضرورية للبت في كل الأمور الكبرى، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات الدولية، خصوصاً مع الدول الكبرى التي يمكن أن تقوّض بعض أركان الحق في تقرير المصير، من دون إرسال جندي أجنبي واحد. من الناحية النظرية والرسمية تتمتع غالبية الدول العربية بالاستقلال والسيادة، لكن الاستبداد بصوره المختلفة وعوامل أخرى، جعل بعض هذه النظم غير خاضعة لأدنى أشكال المحاسبة والمراقبة وأوقعها في أشكال متنوعة ودرجات مختلفة من التبعية، ووظفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة مصالح أنانية خاصة، تتصل بدول أو مجموعات دولية على حساب مصالح شعوبها لتفقد بذلك استقلالها تدريجياً.

كما يدلنا نموذج العراق على أن قمع واستبداد الحكام "الوطنيين" عندما يبلغ أعلى مستويات القسوة والتوحش، يفقد الشعوب كل وسائل التصرف بمصيرها بنفسها، وكل أمل في إمكانية التغيير الممنوع "بالقوة من الداخل". وقد يدعو ذلك بعض أهلها الى قبول التغيير "بالقوة من الخارج"، وإن كان ذلك بأيدي بريطانيا الدولة الاستعمارية القديمة، وحليفتها أمريكا: القوة الاستعمارية الجديدة!. إنها مفارقة هائلة وجديرة بمزيد من التأمل.

كما أظهرت الحرب الأخيرة بين حزب الله وإسرائيل عن حضور مخيف لنمط هذا الخطاب، إذ لا يحتل الإنسان صاحب المصلحة الأولى في الأرض وأحيائها منزلة ما تحتله الأرض من قدسية في الوعي العربي يفوق قيمة الإنسان ذاته. فالأرض تستمد قدسيتها من كرامة الإنسان الذي يقطنها، ولا معنى لأرض "يباب" من دون إنسان حر كريم يقطنها، وقد حقنت الأنظمة العربية على مدى عقود طويلة المجتمعات العربية بأنماط مختلفة من الخطابات التحريضية من "أجل تحرير الأرض والإنسان" والعبارة بهذه التراتبية تعكس كيف أن الثاني (الإنسان) لا وجود له إلا كقربان من أجل استملاك الأولى (الأرض).

وبقدر ما صدرت أصوات خلال هذه الحرب الأخيرة محاولة إبراز فداحتها على الإنسان وحقه في الحياة الكريمة فإنها غالباً ما ينظر إليها نظرة لا مبالاة أو ربما ازدراء، باعتبار أنها لا تعبر سوى عن رؤية محدودة تنطلق من زاوية ضيقة. ولا تدرك المشهد السياسي بأكمله.

الرؤية الحقوقية للإنسان يجب أن تكون أقرب إلى رؤية كلية لموقع الإنسان لذاته ودوره في الحياة العامة، ذلك أن احترام حقه في الحياة وحقه في العيش الكريم لا يتجزأ في زمن الحرب أو السلم، ربما كان على قرار الحرب ذاته أن يعيد اعتبار تبريراته بناء على مدى تحقيقه لاحترام الإنسان وحقوقه. فالحقوق الإنسانية ومنذ إقرارها كتشريعات دولية أتت لبناء رؤية إنسانية كونية مختلفة، وكان الإسهام العربي فيها كبيراً.

محنة حقيقية

يمكن القول إذاً إن فكرة حقوق الإنسان في العالم اليوم تمر بمحنة حقيقية، وعلى قدر ما كان اكتشافها معادلاً لابتكار صيغة كونية ملائمة للصيغة الجوهرية الكونية لمفهوم حق الإنسان منذ بزوغه، عندما تضمنت أهم لفظين يشكلان جوهر الكينونة الإنسانية هما "الحق" و"الإنسان"، فإن هذه الفكرة اليوم تشهد خفوتاً إن لم نقل تراجعاً.

حكامنا "الوطنيون" أخذوا بذات الفلسفة الاستعمارية التي تقول إن هناك شعوبا قاصرة بطبيعتها عن أن تحكم نفسها بنفسها!

وكان مفهوم حقوق الإنسان تعرض منذ الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨ لنقد اتخذ من غياب الصفة الإلزامية مبرراً له، فقد كان المنتقدون يؤكدون باستمرار أن فقدان الصفة الإلزامية لهذه الحقوق يجردها من أيّ قيمة قانونية ولا يجعل منها سوى مذهب فلسفي أو حقوقي، وبذلك ينحصر دورها في إطار التوجيه الأخلاقي العام النابع من الذات، ولا يتعداه إلى الإطار التنفيذي الملزم، وهذا ما يحتم التوجه بالبحث في آليات التطبيق الوجوبي والإلزامي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، وعلى مستوى الحكومات القطرية، بحيث لا تبقى أولاً شعاراً للابتزاز، وثانياً كي لا يصبح هذا المفهوم نهباً للتأويل بحسب الحاجة إليه.

والأمم المتحدة بوصفها الإطار الأوسع دولياً يجب أن تكون المعنيّ الأول بالتفكير في آليات الإلزام القانوني في مستوى العلاقات الدولية، والتعامل بين الدول وفي مستوى السياسات الحكومية الداخلية التي تعتبر أن انتهاك حقوق المواطنين لديها هو شأن داخلي لا يجوز لأحد أن يسائلها فيه، وهو ما يجعل الكثير من الشعوب والمجتمعات تتردد في تبني مفهوم حقوق الإنسان طالما أنه لا يؤمّن حماية لها، ولا ترى فيه سوى أداة لسياسة خارجية تتعامل معه وفقاً لمصالحها.

الاتجاه نحو الإلزام يعني إعطاء الصدقية وإجلاء الصدأ عن مفهوم عانت الإنسانية كثيراً كي تبلوره وتنجزه مفاهيمياً. ألم يحن الوقت كي تنجزه وتحققه واقعاً وممارسة؟

إشكاليات دعم حرية التعبير والحوار بين الثقافات

أزمة الرسوم الدانماركية التي اعتبرت في عالمنا العربي والإسلامي بمثابة إساءة للإسلام. وأكثر رموزه تقديسا، هي واحدة من الأزمات المقترنة بإشكاليات، وحدود حرية الرأي والتعبير، وهي أيضا تمثل إحدى تجليات الهوة الهائلة في أنساق التفكير بين المجتمعات العربية والإسلامية من جانب، والمجتمعات الغربية من جانب آخر بحكم اختلاف الثقافات.

وقد تبنى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد الدولي لدعم الإعلام بالدانمارك، وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز دمشق لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة المادة ١٩، برنامجا لدعم حرية التعبير عبر الثقافات.

واستهدف البرنامج تدعيم الحوار بين الصحفيين المصريين والدانماركيين حول الإشكاليات المرتبطة بحرية الرأي والتعبير في السياقات الأوروبية والعربية وتداعيات أزمة الرسوم الدانماركية على حرية التعبير، والوقوف على الخبرات والدروس المستفادة لدى كل من الطرفين، بما يساعد في دعم حرية التعبير من جانب وترسيخ علاقات التواصل والحوار بين حضارات ضفتي البحر المتوسط.

وفي إطار هذا البرنامج شهدت العاصمة كوبنهاجن الجولة الأولى من فعالياته في الفترة من ١- ٥ نوفمبر ٢٠٠٦، حيث تم تنظيم سلسلة من اللقاءات بين عدد من الصحفيين المصريين والدنماركيين. كما شملت الفعاليات خلال هذه الفترة لقاءات مع السفيرة المصرية بالدنمارك السيدة عفاف المرازيقي، ومع رئيس تحرير جريدة بوليتكن الدانماركية، وممثلين عن منظمة الإسلاميين الديمقراطيين بالدانمارك، ومدير منظمة الوقف الإسلامي.

وشكلت فرق عمل تجمع بين صحفيين مصريين ودانماركيين أتيح من خلالها للصحفيين المصريين، الالتقاء بعدد من المسئولين الدانماركيين ونشطاء المجتمع المدني هناك وبعض أعضاء الجاليات الإسلامية، كما أتيح للصحفيين المصريين نشر عدد من المقالات التي تتناول وجهات نظرهم تجاه الأزمة وتداعياتها، والأبعاد السياسية والثقافية التي أحاطت بردود الأفعال حولها. كما شهدت فعاليات البرنامج عقد ورشة عمل ناقش فيها المشاركون السبل العملية لتعزيز أجواء التفاهم عبر الثقافات.

وقد أثارت المناقشات خلال الورشة عددا من القضايا من أبرزها ما يتعلق بازدواجية المعايير، سواء في أوروبا، أو في العالم العربي، التي تتبدى في مظاهر عديدة، فبينما تبدي أوروبا تسامحا كبيرا مع ما يمس المقدس الديني عموما لصالح حرية التعبير، فإن الأمريكيين مختلفون تماما فيما يتعلق حتى بالتدقيق في المعلومات ذات الصلة بجرائم النازية بحق اليهود، وفي المقابل فإن غضبة المسلمين لما يعتبرونه مساسا بدينهم أو مساسا بحقوق الأقليات الإسلامية، يقابله الصمت أو اللا مبالاة تجاه حقوق الأقليات الدينية في العالم العربي.

كما أشارت المناقشات كذلك إلى مشكلات دمج الأقليات في المجتمعات الغربية، ومدى استعداد هذه الأقليات للتوافق مع مقتضيات الدولة العلمانية في هذه المجتمعات.

وحذرت بعض المداخلات من النزوع إلى مزيد من تقييد حرية التعبير بدعوى منع ازدراء الأديان، مؤكدة أن الحوار وليس قانون منع ازدراء الأديان، هو المدخل الأنسب لمعالجة الأزمات الخاصة بنشر أفكار أو معلومات تتعلق بالأديان، وأن حرية التعبير تتضمن حرية تقديم المعلومات، أو الأفكار المرغوب فيها وغير المرغوب فيها على حد سواء، وأن الدعوة للتوسع في استخدام قوانين منع ازدراء الأديان من شأنها تعريض الحريات الأكاديمية والإبداعية للمزيد من الضغط، وأن ما يمكن قبوله لتقييد حرية التعبير، هو ما يتعلق بالدعوات التي تشكل تحريضا على الكراهية الدينية باعتبار أن تقييد مثل هذه الدعوات يعزيز حرية الاعتقاد الديني، ويساعد على تحقيق المساواة ويحمي الأقليات من الممارسات العنصرية.

وفي القاهرة جرت فعاليات الجولة الثانية من البرنامج في الفترة من ٦-٨ ديسمبر، وشملت تنظيم عدد من الزيارات لوفد من المشاركين الدانماركيين والعرب تضمنت لقاءات مع مسئولين في دار الإفتاء المصرية وكنيسة ماري جرجس ونقابة الصحفيين وجريدة المصري اليوم «المستقلة» بهدف تبادل الخبرات والآراء حول المعوقات التي تواجه حرية الرأي والتعبير في مصر.

واختتمت بورشة عمل نظمها مركز القاهرة على مدار يومين ناقشت عددا من الأوراق الأساسية، التي تناولت أزمة الرسوم الدانماركية، وحدود الرأي والتعبيرن وفقه المحكمة الأوروبية من جانب، ومحكمة النقض المصرية من جانب آخر تجاه حرية التعبير وحرية الصحافة، وأشكال الوصاية، والضغوط الدينية على حرية النشر وحرية الإبداع الأدبي والفني، وحرية البحث العلمي وحدود الدور الذي تلعبه برامج الإعلام، ومناهج التعليم في تعزيز الاحترام المتبادل بين الأديان، وتكريس ثقافة التسامح واحترام التنوع الفكري والسياسي والثقافي والديني، ونبذ التعصب والتمييز. وتعرض «سواسية» جانبا من اتجاهات النقاش، وما انتهت إليه ورشتا كوبنهاجن والقاهرة من توصيات.

«التطبيع مع الدانمارك».. تهمة جديدة فى مصر!

سيد ضيف الله

في الذكرى السنوية الأولى لأزمة الرسوم الدانماركية ما زالت الأسئلة مثارة، لماذا الصمت أربعة أشهر كاملة من سبتمبر ٢٠٠٥ وقت نشر الرسوم لأول مرة وحتى يناير ٢٠٠٦ ؛ حيث خروج المظاهرات المنظمة والعفوية وحرق السفارات ؟ لماذا الصدمة والغضب الانفعالي هنا، والصمت المطبق هناك حيث تمزيق المصحف في جوانتنامو وهدم المساجد وضربها بالقنابل في العراق واحتلال المسجد الأقصى ؟ من المستفيد من أن تعلن مصر أنها قد اكتسبت عداوا جديداً يقاطعها سياحياً ويعاديها سياسياً ؟ هل هناك أقليات مسلمة مسيسة في الدانمارك تقف وراء الأزمة ؟ هل هناك لوبي صهيوني يقف وراء إشعال الأزمة ؟ هل المجتمع الدانماركي على قلب رجل واحد أم هناك من يرفض محتوى الرسوم؟ ما الذي فعلته مصر، خلاف استطلاع الرأي الذي أعلن فيه أن الدانمارك العدو رقم ٢ بعد إسرائيل، لتذيب جبال الجليد وتعيد الحوار مع الدانمارك بغية التفهم للاختلافات الثقافية والتعريف بثقافاتها المختلفة ورموزها حتى لا تكون عرضة للإساءة نتيجة جهل أو تشويه ؟ وما الذي فعلته الدول العربية والإسلامية الأخرى التي أحرقت فيها السفارات غضباً من أجل الرسول، لتقدم للمجتمع الدانماركي وللغرب الحقيقة، وهي أن هناك مسلمين غير إرهابيين، يمكنهم أن يتحاوروا بدون قنابل أو أحزمة ناسفة أو ذبح للأسرى من المدنيين والصحفيين وموظفي منظمات المساعدات الإنسانية. الحقيقة هي أنه مازال هناك عرب ومسلمون قادرون على التفريق بين العدو الذي يحتل الأرض ويسلب العرض ويدعم المستبد، والصديق الذي كان نصيراً للقضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية وخاصة القضية الفلسطينية. هذه أسئلة كثيرة تجول بخاطر من يتابع الأزمة عن بعد أو عبر وسائل الإعلام المختلفة ، لكن لحسن الحظ أن رؤيتي قد تختلف قليلاً، فهي رؤية شخص أتيح له مع مجموعة من الصحفيين المصريين بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومعهد دعم الإعلام الدولي فرصة إجراء حوارات مع عدد من الصحفيين والمسئولين الدانماركيين، وعدد من أفراد الجالية المسلمة في الدانمارك. وكان الهدف من المبادرة واضحاً وهو التعايش الثقافي الذي يقوم على احترام الاختلاف، وتغيير الصورة النمطية التي صدّرها بعض المسلمين إلى العالم منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وليس انتهاء بقتل المخرج الهولندي فان جوخ في ٢٠٠٤، أو أحداث مدريد ولندن..إلخ. ولأن الصحافة قد لعبت الدور الأكبر في الأزمة فكان عليها الدور الأعظم في إذابة الجليد رغم أنها ليست المسئولة عن صناعة الصورة النمطية للمسلم الإرهابي، وإنما المسئول عنها أولئك الإرهابيون الذين سلبوا بقية المسلمين هويتهم فتحدثوا وقتلوا باسمهم. بل باسم الإسلام وادعوا أنهم يطيعون الله والرسول !!

مشهد أول

في لقاء مع السفيرة عفاف المزايقي –التي تسلمت مهام منصبها بعد الأزمة– بدا اللقاء ودياً للغاية لولا مفاجأة من العيار الثقيل وهي تزامن نتائج استطلاع الرأي الذي أعلنته إحدى المؤسسات الحكومية والذي احتلت فيه الدانمارك المرتبة الثانية ضمن الدول المعادية لمصر، مع زيارة السيد أحمد الخادم رئيس هيئة تنشيط السياحة في محاولة لاستعادة السائحين الاسكندافيين !!

مشهد ثان

في لقاء مع السيد أحمد أبو لبن مدير الوقف الاسكندنافي في كوبنهاجن تحدث كثيراً عما تحقق للأقليات المسلمة في الدانمارك ، حيث بنيت لهم مقبرة إسلامية وفي طريقهم لبناء مسجد كبير، لكنه يطالب الدولة الدانماركية بالمزيد للجالية المسلمة، وبالمناسبة أن السيد أبو لبن لا يجيد اللغة الدانماركية، وهو ليس مواطناً وإنما مهاجر، ويتمتع بحقوق لا يتمتع بها الكثير من المسلمين في أوطانهم الأم.

الغريب أن الخلافات بين المسلمين في العالم العربي والإسلامي سواء على المستوى المذهبي أو على المستوى السياسي منقولة نقل مسطرة كما يقولون إلى المجتمع الدانماركي ، فتجدهم على خلافهم، كل منهم يسعى إلى الزعامة والتحدث باسم الجميع رغم أنه لا يمثل إلا نفسه. فتجد الإخوان، وتجد الجهاديين، وتجد المحاربين القدامى من العرب الأفغان، وتجد الشيعة، وتجد السنة، وتجد الأكراد، وتجد الحماسيين وتجد المسلمين الديمقراطيين...إلخ. أما المسئولون الدانماركيون فيشكون من صعوبة إرضاء الجميع، حتى أنه إذا زار أحد المسئولين في مناسبة إسلامية إحدى الجماعات للتهنئة تغضب عليه بقية الجماعات.

مشهد ثالث

في لقاء مع ممثلي منظمة المسلمين الديمقراطيين، عرفنا أن السيد ناصر خضير رئيس المنظمة وهو مسلم، وعضو في البرلمان الدانماركي قد جاء في أحد استطلاعات الرأي الذي أعلن في اليوم نفسه، في المرتبة الأولى من حيث الشعبية بين الدانماركيين متقدماً على رئيس الحزب الذي ينتمي إليه هو نفسه.

الفارق بين المشهدين الثاني والثالث من وجهة نظري هو فارق بين مسلم دنماركي يريد أن يندمج في المجتمع الدانماركي كمواطن، ومهاجر مسلم، أو لاجئ سياسي مسلم يريد أن يقيم دولة الخلافة في الدانمارك !!

مشهد ٤

يمكن أن تتخيل وجود مدارس إسلامية خاصة لا تُدَرِّس سوى القرآن والحديث في المجتمع الدانماركي على الطريقة الوهابية، وهذه المدارس بتمويل من خارج الدانمارك بالطبع، أعني من بعض دول الخليج ،وهي موجودة منذ عدة سنوات، وبدأت ثمارها تخرج للمجتمع الدانماركي؛ فظهرت الفجوة المعرفية والثقافية والسلوكية بين ما ينتجه نظام التعليم الدانماركي وبين ما تنتجه تلك المدارس، الأمر الذي يمثل مشكلة اندماج بالنسبة لأناس يحملون الجنسية الدانماركية، ويرفضون المجتمع الدانماركي، بل يرفضون التعايش معه بوصفهم أقلية، ويأبون إلا تغييره.

مشهد ٥

في لقاء مع **Tøger Seidenfaden**، رئيس تحرير جريدة بوليتكين اليومية، وقد أشار إلى أن السبب الرئيسي في التفكير في هذه الرسوم لدى الجريدة التي نشرتها وهي **jylands posten** هو توجيه رسالة إلى المسلمين الدانماركيين الرافضين للمجتمع المدني الدانماركي، والممتنعين عن الاندماج فيه . نتيجة لتزايد الخوف لدى الدانماركيين والغرب بشكل عام من تغير الطبيعة السكانية والخريطة الثقافية والاجتماعية لتلك البلدان من الحضور المتزايد للجاليات الإسلامية هناك، ورفض الكثيرين منهم الاندماج في المجتمع الدانماركي على أسس المواطنة .

وقد أبدى دهشته من أن نشر الرسوم لأول مرة كان في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ ،بينما لم تظهر ردود الفعل الغاضبة عليها في العالم الإسلامي إلا بعد أربعة أشهر كاملة، وهو ما دفعه لتحليل ما حدث خلال هذه الأشهر الأربعة على الساحتين العربية والدولية؛ ليتم توظيف هذه الرسوم سياسيا من قبل الأنظمة العربية، ومن قبل الجماعات الإسلامية توظيفاً يخدم مصالحها السياسية الضيقة بالدرجة الأولى دون النظر لما سيترتب على ذلك من تدهور الحوار بين الثقافات، وتقييد هامش الحريات لاسيما حرية التعبير. بل ويتم توظيفها أيضاً من قبل قوى دولية أخرى ذات مصالح في الشرق الأوسط، وتبحث عن شريك يحمل معها نصيبًا من الكراهية التي تتمتع بها في الشرق الوسط ، يعني الولايات المتحدة.

وفي المقابل، انتقد رئيس تحرير جريدة بوليتيكن الموقف غير المسئول الذي اتخذته الحكومة الدانماركية تجاه الأزمة الأولى برفضها الحوار مع السفراء العرب ؛ لدرجة أنه وصفه بالغباوة السياسية.وهو ما تداركته في الأزمة الثانية الخاصة بفيلم الفيديو الذي صوره شباب حزب الشعب الدانماركي، لكنه أكد على أمرين؛ الأول أن موقف جريدته يتمثل في رفض المساس بحرية التعبير، والثاني هو، في الوقت نفسه، عدم الاتفاق مع مضمون تلك الصور والمادة التحريرية المصاحبة لها. فضلا عن تأييده لحقوق المسلمين في الدانمارك على أسس المواطنة دون أي تمييز عرقي أو ديني أو لغوي.

هذه هي مبرراتي العيانية لإعادة التفكير في جدوى استراتيجية توسيع دائرة الأعداء لاسيما أننا أحوج ما نكون للداعمين لقضايانا المصيرية على المستوى الدولي. لاسيما أن الأعداء التقليديين للعرب قد أصبحوا أصدقاء من الدرجة الأولى الممتازة التي تكفل لهم شن الحملات العسكرية الفتاكة على الشعبين العراقي والفلسطيني، دون أن يصدروا لرعاياهم في بقية دول العالم العربي والإسلامي أي إنذارات تدعوهم لاتخاذ الاحتياطات اللازمة حفاظاً على حياتهم أو مغادرة تلك البلدان بين عشية وضحاها !!

---

*نشر هذا المقال بجريدة القاهرة في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦

حرية الفكر والإبداع
بين الاستبداد السياسي والتعصب الديني

متابعة: عصام الدين محمد حسن
محمود سعد

من اليمين: سامح فوزي. د. كمال مغيث. د. رضوان زيادة د. عمرو الورداني. محمود بسيوني

في حضور لفيف من الإعلاميين، والفنانين، والأدباء، والحقوقيين، والأكاديميين، من مصر ولبنان وسوريا والمغرب والدانمارك وفرنسا، نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يومي ٧، ٨ ديسمبر ورشة عمل حول حرية الرأي والتعبير عبر الثقافات. تناولت فعاليات الورشة بالنقاش تداعيات أزمة الرسوم الدانماركية، وتفاعل الإعلام المصري معها، وموقف القضاء من إشكاليات حرية التعبير.

تناولت فعاليات الورشة بالنقاش عدداً من القضايا الشائكة، أهمها كيف تفاعل الاعلام المصرى مع أزمة الرسوم الدانماركية وإشكاليات القضاء وحرية الرأى والتعبير في مصر وأوروبا، وقدسية الأديان في وسائل الإعلام ومناهج التعليم، وإشكالية الرقابة على النشر، والوصاية الدينية على حرية الإبداع الأدبي والفني وحرية البحث العلمى. كما تطرقت إلى ما انتهت إليه مستخلصات الورشة التي سبق أن نظمها المركز في العاصمة الدانماركية بالتعاون مع المعهد الدولي لدعم الإعلام، ضمن فعاليات البرنامج المشترك لدعم حرية التعبير عبر حوار الثقافات.

أسرار أزمة الرسوم

واعتبر خالد صلاح الصحفي بجريدة الأهرام في ورقته حول الصحافة المصرية وأزمة الرسوم الدانماركية أن رأس المال كان اللاعب الأول فى الأزمة ومحركها، مؤكدا أن حرية التعبير أو حرية الصحافة لم تكن تشكل أولوية لدى الذين قرروا نشر الرسوم، بل كانت الحسابات التسويقية والتوزيعية هى هدفهم، مشيرا إلى أن الحرية كانت هى القناع الذى تستر به أصحاب رأس المال الذين حققوا أرباحا كبيرة من وراء نشر هذه الرسوم، لافتا إلى أن الانظمة العربية وجدت فى نشر هذه الرسوم فرصة للهجوم على كل ما هو ديمقراطى أو إصلاحي، بالإضافة إلى تعبئة الجمهور ضد الضغوط الخارجية للإصلاح.

ولاحظ قصورا في أداء الصحف المصرية التي لم ترسل أى مراسل صحفي إلى الدانمارك لمتابعة الأحداث من موقعها الرئيسى، أو إجراء حوارات مع أطراف الأزمة مباشرة في كوبنهاجن.

كما لم تبذل الصحف المصرية جهدا لكي توضح لقرائها صورة حقيقية لطابع ومدى حرية الصحافة فى أوروبا، ومستويات اختلافها مع واقع حرية الصحافة فى العالم الإسلامي.

واتفق معه إبراهيم منصور عضو مجلس نقابة الصحفيين الذي أشار إلى أن الشعوب العربية تعانى من ثقافة القطيع، وضعف الحوار بين الشرق والغرب، مشيرا إلى أن الصحافة المصرية تعانى من عجز فى المعلومات، وتعمد إلى عدم نشر الآراء المختلفة، وأضاف أن النظام المصرى زايد كثيرا فى أزمة الرسوم على جماعات الإسلام السياسى، وباع الوهم للراى العام.

وكشف أحمد حسو الإعلامي السوري والمذيع بالإذاعة الألمانية بعدا آخر للأزمة بقوله إن الغرب لا يستطيع الاطلاع على أفكار الشرق؛ لأنه لا توجد صحف عربية مطبوعة تصل إليه سوى الأهرام، وهى لا تعبر عن كل الاتجاهات فى الصحافة المصرية، وأضاف أن اليمين المتطرف فى أوروبا يسيطر على عدد من الصحف، ويبحث عن أى مكسب عبر مثل هذه الأزمات، مؤكدا فى الوقت نفسه أن الاعلام العربى كان يعرف أن الاعلام الغربى يتعامل مع الرموز الدينية بطريقة مختلفة، لافتا إلى أن ما حدث فى هذة الأزمة ليس سوى اصطياد لأزمة تثير المشاعر الإسلامية.

حرية التعبير هى الضحية

أكد الدكتور رضوان زيادة مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان فى ورقته حول حدود حرية الرأى والتعبير فى أزمة الرسوم الدانماركية أن حرية التعبير غالبا ما يتم التضحية بها خلال الصراعات السياسية. ومع إقراره بأن حرية التعبير ليست مطلقة، إلا أنه شدد على الحاجة لتحصينها عبر ضمانات قانونية وليست سياسية.

وانتقدت الورقة المقدمة من حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول "الوصاية الدينية على النشر"، منح الضبطية القضائية للأزهر، والتى أدت إلى مصادرة العديد من الكتب والأعمال الأدبية خلال الفترة الماضية، ورصدت الورقة كذلك قيام الأجهزة الأمنية بمصادرة العديد من الكتب والأعمال الفكرية، إما لأنها تمس نظام الحكم، وإما إرضاء للتيارات الإسلامية المتعصبة؛ حيث تمت مصادرة ٨١ كتابا منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

وطالب أبو سعدة بإطلاق حملة من أجل الدفاع عن حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع المدني، وتتضمن إصدار سلسلة من الكتيبات والمطبوعات تحمل اسم "دفاعاً عن الحرية"، بهدف تعميق معنى الحرية وتجذيرها في المجتمع المصري، وتنظيم الندوات واللقاءات حول الحرية الفكرية في جميع محافظات مصر، وإنشاء شبكة عمل مشتركة لمواصلة الدفاع عن مفهوم الدولة المدنية. وإصدار دورية شهرية بعنوان "مرصد الدولة المدنية"، ورفع الوصاية الدينية على حرية الفكر.

وانتقد الباحث سامح فوزى فى ورقته حول "احترام التعليم والإعلام في مصر للعقيدة المسيحية" احتواء الصحف والمجلات مواد إعلامية تشكل إساءة للعقيدة المسيحية، مشيرا في ذلك إلى نماذج من كتابات د.زغلول النجار، ود. محمد عمارة وعدد من المواقع الإسلامية على شبكة الإنترنت، علاوة على النزوع في الكتب المدرسية إلي المفاضلة والمقارنة بين الأديان على نحو يعلي من شأن الإسلام علي بقية الأديان الأخرى، مشيرا إلى أن الكتب المدرسية في مصر تكاد تكون موجهة لمخاطبة المسلمين وحدهم.

وأضاف أن العلاقة بين التعليم والمواطنة تمر بأزمة يجب حلها فى إطار إصلاح منظومة التعليم فى مصر بشكل متكامل، والتأكيد على مبادىء المواطنة التى تنطلق من أن لكل شخص الحق في حرية الاعتقاد والتعبير، واختيار المعتقد الديني الذي يروق له"، وأن كل الأفراد سواء أمام القانون، وكذلك ربط المدرسة- كمؤسسة تعليمية- بالسياق المجتمعي الذي تباشر فيه نشاطها، من خلال شراكة مع أصحاب المصلحة من الآباء والقيادات المدنية، والمنظمات الأهلية، بحيث تسهم المدرسة في تطوير جودة الحياة في المجتمع الذي توجد فيه.

وفي تعقيبه أكد الشيخ عمرو الوردانى أمين التدريب بدار الإفتاء المصرية حدوث تطور فقهى كبير في رؤية الإسلام لأصحاب الديانات الأخرى، مشيرا إلى تراجع الأزهر ودار الإفتاء عن العديد من الآراء الفقهية المتشددة معهم. وأضاف أن النقد

والتطاول عبر بعض وسائل الإعلام يطول الدين الإسلامي والمسيحي في مصر، مشيرا إلى أن الدراما التليفزيونية تظهر الشيوخ في بعض الأحيان بشكل غير لائق. وأعرب عن مخاوفه من استخدام بعض الأطراف للقضايا الساخنة من أجل تحقيق مصالح معينة وخاصة اللعب بالأزمات الطائفية، محذرا من خطورة ذلك على النسيج الوطني.

البسطاويسي: ضمانات الحريات حبر على ورق مالم يحرسها قضاء مستقل

الدين والسياسة

وقال حلمي سالم في ورقته: "الشعر خصيم القفص". إن التربص بالشعر قديم قدم الشعر نفسه، مشيرا إلى أنه غالباً ما تتلاقى مصلحة الاستبداد السياسي مع مصلحة السلفية الدينية، في حالات كثيرة من حالات المصادرة في مشاهد تجسد التحالف السياسي الديني، وهو حلف شهير وقديم، تجلت نماذجه البعيدة عند حلف معاوية وأبي هريرة، والوسيطة عند الخليفة المنصور والشيخ رضوان في مواجهة ابن رشد أيام الأندلس، وحديثاً عند النظام السياسي ومشيخة الأزهر، وهو الحلف الذي فكك عبد الرحمن الكواكبي ظواهره وخصائصه في كتابه الأشهر "طبائع الاستبداد".

أضاف أن الحياة العربية تضيق بفكرة "التعدد" لشدة وطول عهود الاستبداد والواحدية (سياسياً ودينياً وفكرياً) حتى ضعف ميراث العرب من فلسفة التعدد ونعمة التنوع، وفضيلة قبول الآخر.

وأشار إلى أن مصر تشهد بروز التحالف غير المقدس المكون من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والإدارات السياسية المنفذة، ومجلس الشعب، وهو مثلث تتناغم أدواره في مصادرة الإبداع والفكر. مضيفا أنه قد يكون مفهوما أن تؤدي الإدارات السياسية السلطوية دورا في مصادرة الإبداع والفكر، حفاظا على دوام سلطتها، وأن يؤدي مجمع البحوث الإسلامية دورا في المصادرة حفاظا على دوام وضعه، بوصفه "وكيل الله على الأرض"، لكن إحدى غرائب الحال العربي –حسب تعبير حلمي سالم– هو انقلاب البرلمانات من مهمة تشريع الحرية إلى مهمة تشريع القمع.

وقال الفنان التشكيلي عز الدين نجيب إن هناك اتجاهين في الإسلام عند النظر للفنون التشكيلية الأول؛ هو الاتجاه الأصولي المعادي لهذا الفن، ويستند إلى تراث من الفتاوى القديمة التي ترى في التصوير والنحت وغيرهما من الفنون البصرية وسيلة لإثارة الغرائز الحسية، ولصرف المسلمين عن العبادة، أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه المستنير، الذي يعتبر التصوير والنحت جزءا من منظومة ثقافية مترابطة، ويرى الفن بتجلياته ضرورة في مسار النهضة والتقدم وتعبيرا عن قيم الحق والخير والجمال، موضحا أن التعادل الظاهري بين الاتجاهين معلق فوق حافة هشة تجعل وضعه ينذر بالخطر دائما، مشيرا إلى وجود ارتباط بين حالات التحريم والإباحة للفنون الجميلة بفترات الضعف والقوة في بنية أي دولة، ففي حالات الضعف تقل ثقة الدولة في نفسها أمام دوافع التطرف الديني فتميل إلى مهادنتها، وفي حالات القوة والازدهار يحدث العكس من جانب الدولة، حيث تستطيع وقتها أن تفرض قيمها، وتتيح للمواطنين قدرا من حرية الاختيار والممارسة.

الدولة المدنية

وفي ورقته حول «حرية الصحافة في قضاء محكمة النقض المصرية»، أكد المستشارهشام البسطاويسي نائب رئيس محكمة النقض أنه لا يمكن بناء نظام ديمقراطي إلا على أساس من الحريات العامة، مضيفا أن استقلال القضاء وحرية الصحافة يشكلان دعامتين أساسيتين لانتعاش الحريات العامة.

وأرجع حماية قضاء النقض المصري لحرية الصحافة إلى ارتباط القضاء بثوابت الأمة التي ظلت تمارس حريتها، وحقها المشروع في النقد بكل الوسائل وفي كل العصور التي مرت على مصر، وأضاف أن حرية الصحافة لا يمكن أن تزدهر إلا من خلال وعي شعبي وبيئة اجتماعية وسياسية تحرص على قيم التسامح مع المعارضين، وقضاء مستقل يحفظ له الشعب بكل طوائفه استقلاله، مشيرا إلى أن النصوص مهما انطوت على ضمانات للحريات، فإنها تظل مجرد حبر على ورق ما لم يقم على حراستها قضاء مستقل.

وقال الكاتب الصحفي محمود الوردانى إن الدولة المدنية في مصر خسرت في السنوات الأخيرة جولات عديدة لصالح الدولة الدينية. ولما كان العقد المبرم بين المواطنين والدولة هو عقداً مدنياً، فإن الدولة ذاتها هي التي تخل بشروط العقد وليس المواطنين.

وأضاف أننا في دولة مدنية يحكمها قانون

الوردانى: الدولة المدنية خسرت جولات عديدة لصالح الدولة الدينية

مدنى؛ وبالتالى يجب علينا جميعا أن نعمل من أجل إسقاط أي وصاية دينية –أو سياسية– على الإبداع والمبدعين.

توصيات

وقد خصصت الجلسة الأخيرة للتداول حول ما انتهت إليه المناقشات في ورشتي كوبنهاجن، والقاهرة من توجهات، وتوصيات لتعزيز حرية التعبير والتواصل بين الثقافات، وقد تمثل أبرزها فيما يلي:

١- التأكيد على أهمية القيم العالمية المشتركة بين الثقافات، والاستفادة من التراث المشترك لجميع الحضارات، والوقوف ضد التيارات المعادية لتلك القيم الإنسانية.

٢- ضرورة معالجة الفقر في المعلومات وفي تنوعها، بين جنوب المتوسط وبين شماله، والذي كان له دور رئيسي في إشعال الأزمات الثقافية بين ضفتي المتوسط.

٣- التأكيد على أهمية إصلاح المؤسسات

حلمي سالم: البرلمانات العربية تشرع للقمع وليس للحرية

التعليمية في مصر، والعالمين العربي والإسلامي، باعتبار أن سياسات ومناهج التعليم لا تشجع على القبول بتنوع الآراء والأفكار، ولا تحفز ملكات التفكير المستقل والإبداع، بما يكرس الثقافة النصوصية التي تنتج متطرفين ليسوا على استعداد لمحاولة فهم الآخر.

٤- دعم استقلال القضاء، وحصانته يشكل ضمانة أساسية لأن تنحو التطبيقات القضائية للتعامل بمرونة أكبر في تفسير القيود القانونية لصالح حرية الرأي والتعبير.

٥- إيلاء اهتمام أكبر ببناء القدرات والمهارات لدى شباب الصحفيين، خاصة في استخدام الحاسب الآلي، واكتساب اللغات الأجنبية، بما يعزز من قدرتهم على التواصل مع أقرانهم في الغرب.

٦- الانخراط في مشروعات بحثية، وبرامج تدريبية للصحفيين والقضاة، ومحققي النيابة الشبان، حول التراث القضائي الأوروبي المتعلق بحرية الرأي والتعبير؛ للاستفادة من هذا التراث في معالجة القضايا المتعلقة بحرية التعبير، بالإضافة إلى تحليل الخطاب القانوني والديني ودراسة مواقف القضاء والمؤسسات الدينية في العالم العربي والإسلامي في قضايا حرية الرأي والتعبير.

٧- بحث إمكانات تنظيم منتدى للفنانين الدانماركيين والمصريين في مجال الكاريكاتير، بعنوان "حرية التعبير والخصوصيات الثقافية"؛ بهدف تبديد مناطق الالتباس في معرفة الحدود التي ينبغي أن يدافع فيها عن حرية التعبير، دون المساس بالخصوصيات الثقافية؛ وحريات الآخرين.

٨- التفكير في إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت؛ لتبادل وجهات النظر، والتعبير عن الرؤى المختلفة، حول القضايا والأزمات المشتركة بين العرب والغرب.

٩- دعوة المجتمع الدانماركي حكومة ومنظمات مدنية وقوى سياسية أن تترجم مواقعها الإلكترونية إلى اللغة العربية والإنجليزية للتيسير على الإعلاميين والمهتمين بشكل عام للتعرف على ثقافة الدانمارك، وخريطته السياسية والاجتماعية وطبيعته.

١٠- العمل على إنتاج فيلم وثائقي بعدة لغات منها العربية والدانماركية، لإبراز كيف ينظر المسلمون البسطاء والنساء والأطفال في العالم العربي والإسلامي والمسلمين في أوروبا لشخص النبي محمد بوصفه رمزا للدين الإسلامي، على أن يتم عرض هذا الفيلم.

١١- العمل على تنشيط حركة الترجمة المتبادلة بين الدانمارك، والعالم العربي في جميع المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وتبادل معارض الكتب، والآثار، والمهرجانات الفنية والثقافية.

استمرار حبس كريم عامر

انتهاك فظ للحق فى اعتناق الآراء بحرية

يشكل استمرار حبس المدون المصري عبد الكريم سليمان -المعروف باسم كريم عامر- منذ أوائل نوفمبر ٢٠٠٦، مؤشرا خطيرا للعداء المستحكم تجاه حرية اعتناق الآراء والأفكار والمعتقدات، وبخاصة بعد إحالته للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة بتهم جائرة شاع استخدامها، للنيل من حق النشطاء السياسيين والحقوقيين والكتّاب في التعبير عن آرائهم، حيث شملت هذه الاتهامات إذاعة بيانات وإشاعات مغرضة من شأنها تكدير الأمن العام، وإهانة رئيس الجمهورية، والتحريض على قلب نظام الحكم وكراهيته، والتحريض على بغض طائفة «الإسلام» وتكدير الصفو العام، وإبراز مظاهر غير لائقة بسمعة مصر.

ولا تعد هذه الواقعة السابقة الأولى في ملاحقة كريم عامر بسبب آرائه، فقد اعتقل كريم عامر قبل ذلك في أكتوبر ٢٠٠٥ بصورة غير قانونية، ورفضت أجهزة الأمن وقتها الإفصاح عن مكان اعتقاله الذي جاء على خلفية الموضوعات التي نشرها في مدونته الخاصة والتي تناول فيها أحداث الفتنة الطائفية بالإسكندرية. وفي أعقاب الإفراج عنه أصدرت جامعة الأزهر التي كان يدرس بها قرارا بفصله من الدراسة، بسبب أفكاره العلمانية، بل وتقدمت الجامعة ببلاغ ضده للنيابة العامة، بسبب إصراره على التمسك بحقه في التعبير عن آرائه العلمانية.

وقالت الشبكة العربية لحقوق الإنسان إن التحقيق الذي أجرته النيابة مع كريم عامر كان بعيدا كل البعد عن النزاهة والشفافية، ليصبح تفتيشا في الضمائر بدلا من تحقيق قانوني مع كاتب يعبرعن أفكاره، حيث مال المحققون للسخرية من كريم عامر أثناء التحقيق، وملاحقته بأسئلة من قبل هل تصلي؟ هل تصوم؟

ورغم الدفوع التي تقدم بها محامون من الشبكة العربية لحقوق الإنسان بانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي لكريم؛ فقد توالت قرارات تجديد حبسه احتياطيا، ليظل رهن الاحتجاز حتى نهاية العام.

وقد أعلنت منظمات حقوق الإنسان إدانتها للإجراءات التي استهدفت كريم عامر، وأكدت ١٣ منظمة حقوقية مصرية -من بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- في بيان أصدرته في ١١ نوفمبر الماضي، أن الاتهامات الجائرة بحق كريم عامر تعد مؤشرا مهما لاتجاه نية السلطات الحكومية معاقبته وحبسه، لمجرد أنه يعتنق أفكارا مختلفة، لا سيما وأن جهات التحقيق ذكرت أن آراء كريم حتى لو كانت آراء شخصية فإنها سوف تؤدي إلى سجنه ما لم يتخل عنها.

واعتبرت هذه المنظمات أن قضية كريم عامر تشكل اختبارا حقيقيا لمدى احترام الحكومة المصرية للدستور، والمواثيق الدولية التي تكفل حرية الرأي والتعبير. وأكد البيان أن كريم عامر الذي جازف بحريته دفاعا عن حقه في اعتناق أفكار علمانية، بعد أن جازف بمستقبله الدراسي في جامعة الأزهر، يستحق التشجيع والدعم حتى لو اختلف البعض معه، لأنه لا حق يعلو فوق حق الإنسان في اعتناق ما يشاء من آراء.

كما أعربت منظمة العفو الولية في الثالث عشر من نوفمبر عن قلقها الشديد إزاء الاجراءات التي طالت كريم عامر، مشيرة إلى أن ملابسات احتجازه والتهم الموجهة ضده، تدفع لاعتباره سجينا للرأي، وربما يكون عرضة للاضطهاد، بسبب تعبيره السلمي عن آرائه بخصوص الإسلام، والسلطات الدينية للأزهر.

آخر ما كتب كريم عامر قبيل اعتقاله:

بركاتك يا ازهر!

قد يجبر الإنسان على الارتباط بشيء ما، ويجد نفسه عاجزا عن التخلص منه، على الرغم من رفضه له وكراهيته إياه، ولكن قد تأتى اللحظة الفاصلة التى يمنح فيها الفرصة للتخلص هذا الارتباط الثقيل وإلى الأبد، ودون أن يتبع ذلك أى نتائج أو آثار جانبية. ونادرا ما يقترن الانفصال عن هذا الشيء بنتائج شبه قاسية أو غير مرغوبة، ولكنه أمر وارد الحدوث، ومثاله ما يحدث معى وأواجهه هذه الأيام.

فعندما التحقت للدراسة بالأزهر بناء على رغبة والدىَّ، وعلى الرغم من رفضى التام للأزهر وللفكر الدينى -فى وقت لاحق- وكتاباتى التى تنقد وبشدة تغلغل الدين فى الحياة العامة وتحكمه فى سلوكيات البشر، وتعاملاتهم مع غيرهم، وتوجيهه لهم فى السلوكيات الحياتية، إلا أن التخلص من ربقة القيد المتمثل فى كونى طالبا -سابقا- فى جامعة الأزهر لم يكن -كما كنت أتصور- بالشيء السهل أو الهين.

فعندما حصلت على حريتى المتمثلة فى وثيقة فصلى النهائى من الجامعة فى مارس الماضى، كنت أتصور أن الأمور قد انتهت عند هذا الحد، وأن حصولى على هذه الوثيقة هو بمثابة عقد تحرير لرقبتى من أسر الأزهر، وجامعته المتسلطة على رقاب طلابه فى المقام الأول، وعلى أفراد المجتمع والحياة فى بلادنا

بدرجات متفاوتة، وتجاهلت ما نشرته صحيفة الجمهورية من أن أوراق التحقيق معى فى مجلس التأديب -والتى لم أوقع عليها لأسباب خاصة بى- قد أرسلت نسخة منها إلى النيابة العامة، وتجاهلت أيضا الرفض غير المعلن من إدارة الجامعة لتسليم ملفى إلى، وتركت الحياة تسير كما هى دون أن أنغص على نفسى بالتفكير فيما يمكن أن يحدث بعد ذلك على اعتبار أنهم فصلونى وريحونى واستريحوا.

كنت أظن أن هذه هى نهاية علاقتى بهم، وقلت فليحتفظوا بملفى لديهم، وقمت بالفعل باستخراج مستخرجات رسمية أخرى من هذه الأوراق التى كنت فى أشد الحاجة إليها .

إلا أنه فيما يبدو أن "بركات" الأزهر على طلابه لا يمكن أن تمحى بسهولة، فهى تظل تلاحق الطالب كما يلاحقه ظله، فمن ناحية، لا يمكن للطالب الحاصل على الثانوية الأزهرية تقديم أوراقه للدراسة فى أى جامعة حكومية، وقد حاولت مرارا هذا العام وأعواما سابقة قبل فصلى، إلا أن محاولاتى جميعا باءت بالفشل، فمجرد كونك حاصلا على هذه الشهادة سيئة الصيت يجعلك غير أهل للدراسة، مثل الآخرين الذين يشاطرونك مواطنة هذه البلاد، ويختلفون عنك فى أنهم يحملون الشهادة الثانوية العامة !!! .

ويبدو أيضا أن "بركات" الأزهر بحق طلابه لا تقتصر على حرمانهم من استكمال دراستهم بعيدا عنه، فما حدث وما سيحدث معى فى الأيام القادمة يثبت لى بصورة جدية أن هذه "البركات" الأزهرية لا تترك الطالب الذى يحاول التمرد على الجامعة، ويحاول رفض ما يجبر على دراسته فيها من أشياء تتنافى مع المنطق، وتحرض على العنف ضد المختلفين فى العقيدة، إلا إلى عند ولوجه عتبات القبر، كما كان سيحدث معى من قبل طلاب كلية الشريعة والقانون الأشاوس الذين كادوا يردوننى قتيلا بأسلحتهم البيضاء، غيرة على دين الله كما برر لى ذلك فى وقت لاحق أحد طلاب الدراسات العليا بها فى شهر مايو الماضى أمام الكلية، لولا أن القدر الذى لا أؤمن به قد كتب لى عمرا جديدا، وتمكنت من الفرار من بين أيديهم ، أو اجتيازه لبوابات السجن، ويبدو أن هذا هو ما سأواجهه فى الأيام المقبلة، وإن كنت لا أحب استباق الأحداث والرجم بالغيب ولكنى أتوقع دائما كل ماهو سيىء حتى لا تصدمنى الحقيقة مرة واحدة.

فمنذ ساعات معدودة وصلنى إلى المنزل خطاب استدعاء من النيابة العامة يطلب حضورى للمثول للتحقيق يوم الاثنين القادم بنيابة محرم بك، بمناسبة التحقيقات التى تباشرها النيابة فى القضية التى أشعلتها جامعة الأزهر معى بتدخلها فيما أكتب، وأنشر خارج أسوارها على الفضاء الإلكترونى الحر، الذى لا يعترف بأى سلطة على ما ينشره مستخدموه عليه، وكما يبدو فإن "بركات" الأزهر التى كنت أتوهم أننى تخلصت منها، عندما حصلت على وثيقة تحررى منه لا تزال تلاحقنى حتى هذا اليوم، وما استدعاء النيابة لى للتحقيق معى حول هذا الأمر إلاّ أحد مظاهر هذه "البركات" التى لا تترك صاحبها إلا وهو فى وضع مماثل لوضع الدكتور نصر حامد أبو زيد التى أسفرت بركات الأزهر عن الحكم بالتفريق بينه وبين زوجته، أو فى وضع مماثل لوضع الدكتور أحمد صبحى منصور، التى أسفرت بركاته معه أيضا عن دخوله السجن، واضطراره للهجرة نهائيا من البلاد، أو فى أفضل الأحوال تتركه فى وضع مماثل لوضع الدكتورة نوال السعداوى وأحمد الشهاوى، وغيرهم ممن أوصى ويوصى الأزهر دائما بمصادرة مؤلفاتهم ومنع توزيعها فى الأسواق .

لست خائفا على الإطلاق، فسعادتى بأن أعداء الفكر الحر يتعاملون معى بهذه الأساليب التى لا يجيدها سوى المفلسين فكريا، تجعلنى أشد ثقة فى نفسى وأكثر ثباتا على مبادئى، وعلى أتم استعداد لمواجهة أى شيء فى سبيل التعبير عن رأيي الحر، دون أى قيود تفرض علىّ من حكومات أو مؤسسات دينية أو حتى من المجتمع الشمولى، الذى تخدم استمراره هذه الأساليب المنحطة التى لا يجيدها إلا أعداء التفكير وهواة تغييب العقول سواء بالدين أو بالمخدرات .

إن مجرد وجود نصوص قانونية تجرم حرية التفكير، وتعاقب من يوجه النقد إلى الدين بأى صورة من الصور بالسجن، يعد عيبا خطيرا فى القانون الذى يفترض أنه وجد لتنظيم علاقات الأفراد فى المجتمع، وليس لقمع حريتهم لصالح الدين أو القانون -ذاته- أو التنظيم الاجتماعى، فالكائن البشرى -الفرد- هو الأول ووجوده سبق كل شيء، وعليه فإن تجريم الإنسان لأجل نقده للتنظيم الاجتماعى، أو للدين أو للسلطة -وهى الأشياء التى أتت تابعة لظهور الإنسان الأول- يعد عيبا خطيرا فى هذه القوانين التى تتجاوز صلاحياتها بكثير لتتدخل فى أمور تتعلق بحرية الفرد الشخصية، وهى المنطقة المقدسة، التى لايحق لأى إنسان مهما كان تجاوزها .

إننى من هنا أعلن بكل صراحة ووضوح رفضى واستنكارى لأى قانون ولأى تشريع ولأى نظام لا يحترم حقوق الفرد وحريته الشخصية، ولا يعترف بحرية الفرد المطلقة فى فعل أى شيء، طالما لم يمس من حوله بصورة مادية، ولا تعترف بحرية الأفراد المطلقة فى التعبير عن آرائهم مهما كانت، ومهما تناولت، طالما كان هذا الرأى مجرد رأى أو كلام صادر عن شخص ولم يقترن بأى فعل مادى يضر بالآخرين، وفى ذات الوقت فإننى أعلن بكل وضوح أن هذه القوانين لا تلزمنى بحال من الأحوال، ولا أعترف بها، ولا بوجودها وأمقت من أعماقى كل من يعمل على تنفيذها وكل من يحتكم إليها، وكل من يرضى عن وجودها أو يستفيد منه، وإنه إن كانت هذه القوانين مفروضة علينا ولا حول ولا قوة لنا فى تغييرها، كون ذلك بيد أصحاب المصالح العليا الذين هم راضون أشد الرضى عن وجودها، ومستفيدون منه، إلا أن كل هذا لن يدفعنى إلى الاستسلام أو انتظار الفرج والمهادنة .

إننى أعلن من هنا أننى لا أعترف بشرعية طلبى للتحقيق لأمر كهذا يدخل فى نطاق حريتى فى التعبير عن رأيي، والتى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والتى يفترض أن تكون مصر قد وقعت عليه، وبصرف النظر عن هذا الإعلان وحتى إن لم يكن موجودا وإن لم تكن مصر قد وقعت عليه، فإن حقوق الإنسان هى أمور بديهية جدا لا تحتاج لتشريعات أو قوانين لتنظمها أو لتحديد ماهيتها .

وإلى كل شامت وحاقد ممن يتصورون أن مثل هذه الإجراءات الساذجة قد تغير من مواقفى وتؤثر على وتجبرنى على العدول عن السير فى الطريق الذى رسمته لنفسى أقول: موتوا بغيظكم واختبئوا فى جحوركم فلن أتراجع ولو طرفة عين عن أى كلمة كتبتها، ولن يحول القيد بينى وبين أن أحلم بالحصول على حريتى، فهى أمنيتى منذ أن كنت طفلا وستظل تداعب خيالى حتى اللانهاية .

وإلى الأزهر وجامعته وأساتذته ومشايخه الذين وقفوا ولا يزالون واقفين ضد كل من يفكر بأسلوب حر، بعيدا كل البعد عن غيبياتهم وخرافاتهم أقول: سينتهى مآلكم فى مزبلة التاريخ ولن تجدوا وقتها من يبكى عليكم وتأكدوا أن دولتكم إلى زوال كما حدث مع غيركم، والسعيد من اتعظ بغيره !.

---

*نقلا عن مدوّنة كريم عامر

/http://karam903.blogspot.com/

انطلاقا من تداعيات أزمة الحجاب :

مثقفون يحذرون من سعى جماعة الإخوان المسلمين لإقامة دولة دينية في مصر

محيي الدين سعيد

من اليمين: صلاح عيسى . د. جعفر عبد السلام. بهي الدين حسن. د. مصطفى الفقي. صبحي صالح

على الرغم من إسدال مجلس الشعب المصري الستار على الأزمة التي أثارتها تصريحات وزير الثقافة فاروق حسنى ضد الحجاب، فإن تداعيات الأزمة ظلت تلقى بظلالها على الساحتين الثقافية والسياسية المصرية ،حيث أطلق مثقفون تحذيرات مما وصفوه بسعي جماعة الإخوان المسلمين إلى إقامة " دولة دينية " في مصر على خلفية هذه الأزمة. وقال صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ٥ ديسمبر في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان :" أزمة الحجاب أم الدولة المدنية .. هل تحتاج مصر الإخوان المسلمين لكي تصبح دولة دينية "؟ أن جماعة الإخوان المسلمين تلعب دورا لتشكيل قوة ضغط اجتماعية، وشعبية في مصر لإقامة الدولة الدينية، مشيرا إلى أن الدولة الدينية هي تلك التي تنحاز في تشريعاتها ووظائفها وتنظيماتها لأتباع دين معين من رعاياها، وأن جماعة الإخوان ليست وحدها المناصرة لإقامة هذه الدولة في مصر؛ ولكن أيضا كل التيارات الإسلامية المتشددة، متهما الجماعة، وهذه التيارات بأنهم يقومون بابتزاز من حولهم في المجتمع.

ودعا عيسى بسخرية نواب جماعة الإخوان ومن وصفهم بأنصارهم من نواب الحزب الوطني الحاكم إلى التقدم بمشروعات قوانين إلى البرلمان تدعو لفرض الحجاب على كل المصريات وتطبيق الحدود الواردة في الشريعة الإسلامية. وقال إن الجميع من الإخوان ونواب الحكومة والمعارضة والمستقلين ووسائل الإعلام، قاموا بالمتاجرة بالدين في أزمة الحجاب لكسب المزيد من الأصوات في الدوائر الانتخابية.

اتهم عيسى جماعة الإخوان بتقديم برامج وشعارات غامضة، وحملهم مسئولية عدم فتح باب الاجتهاد المغلق منذ القرن الرابع الهجري، وقال إن على الجماعة تقديم اجتهاد يسمح لهم بالتواجد على خريطة دولة مدنية عصرية، وأعلن عيسى رفضه الدعوة لانتخاب شيخ الأزهر، وقال إن هذا الأمر إن تم سيحول الأزهر إلى سلطة دينية في حين أن مهمته هي الدعوة والبحث العلمي والاجتهاد.

أكد عيسى أن وزير الثقافة نفى ما نسب إليه من أنه سيجعل من وزارته حائط صد ضد انتشار الحجاب، مدللا على ذلك بوجود موظفات يرتدين الحجاب بالوزارة دون التعرض لأي إجراء أو اضطهاد لهن وقال عيسى إن المتاجرة بالدين أمر لابد أن يقلق منه المسلمون، لافتا إلى إثارة البعض لموضوع منع المذيعات المحجبات من العمل بالتليفزيون المصري دون الإشارة إلى أن هذه مهنة لا تليق بالمحجبات.

تساءل عيسى عن فكرة المرجعية في الدولة التي يتحدث عنها الإخوان المسلمون وقال: هل ستكون هذه المرجعية هي مكتب الإرشاد بالجماعة أم الأزهر ؟

بين الشريعة ومواثيق حقوق الإنسان

وفى حديثه تناول الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر السابق ظروف إقرار المادة الثانية من الدستور، والخاصة بالشريعة الإسلامية، وقال إن بعض القضاة حاول تطبيق نص هذه المادة مباشرة في بعض الدعاوى القضائية، لكن المحكمة الدستورية العليا رأت أن هذا النص ليس ملزما للقاضي، وأنه موجه فقط للمشرع، وأن المشرع يجب أن يتقيد بالمبادئ والأصول العامة للشريعة حين التشريع .

استطرد عبد السلام مشيرا إلى الإجماع في الإسلام على أن الحجاب أحد الشعائر المتصلة بالعقيدة، وأن ممارسته جزء منها، وربط بين ذلك ومواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد على حرية العقيدة، وحرية ممارسة طقوسها .

وقال إنه لم يحدث في التاريخ الإسلامى أن تم فرض الحجاب على أحد مشيرا إلى الاختلاف بين السنة والشيعة بشأن الدولة الدينية؛ حيث يؤمن الشيعة بولاية الفقيه، وهو الأمر غير الموجود لدى السنة.

أكد الدكتور عبد السلام أنه لا وجود للدولة الدينية في الإسلام، وأنه –الإسلام– يجعل للشعب والأمة الحق في اختيار من يمثله، معبرا عن اعتقاده بأنه ليس من مبادئ جماعة الإخوان المسلمين إقامة دولة دينية، وقال الدكتور عبد السلام إن ما أثار الزوبعة في موضوع الحجاب هو وصف وزير الثقافة له – أي الحجاب– بأنه تخلف وارتداد للوراء، معتبرا أن جماعة الإخوان رأت في الأمر فرصة لـ "اصطياد" الوزير باعتبارها اتجاها سياسيا معارضا للحزب الذي يمثله الوزير، ووصف عبد السلام ما حدث بأنه أمر تافه ولم يكن يستحق المزايدة فيه.

إرهاب فكرى

واعتبر الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب أن أزمة الحجاب الأخيرة تعبير عن أزمة الحرية في مصر؛ مؤكدا أن وزير الثقافة فنان تشكيلي تعلو قيمة الجمال عنده على قيمة الحق، لكنه كان متجاوزا لحرية الآخرين في تصريحاته بشأن الحجاب، مشيرا في نفس الوقت إلى أن الوزير تعرض من قبل معارضي تصريحاته لهجمة شرسة كانت أقرب للإرهاب الفكري، وقال الفقى إن نواب

الحزب الحاكم الذي ينتمي إليه الوزير كانوا أسبق من الجميع في هذه الهجمة، معتبرا أن الخطورة في ذلك الأمر تكمن في سعي هؤلاء النواب لمماألأة الشارع الانتخابي على حساب قضية ترتبط بتطور المجتمع، وهي قضية الحرية. وانتقد محاولة إقامة مقصلة ومحاكم التفتيش للوزير بشكل مبالغ فيه، بسبب ما أدلى به من تصريحات. لافتا إلى ما وصفه باختناق الحريات في العالم العربي، وغياب التسامح ومساحات الحوار الطبيعي.

وقال الفقي إنه يجب الاعتراف بان موجة التدين بدأت تكتسح العالم العربي والإسلامي، مرجعا ذلك في رأيه إلى تنامي الإحساس لدى المسلمين بضرورة البحث عن هويتهم، ورفضهم لما يجرى حولهم من أحداث تستهدف العالم الإسلامي، وتجعل ٨٠٪ من لاجئي العالم من المسلمين ،وحمل الفقي على الجانب الإسلامي ما وصفه بالتشنج إزاء أي أمر يمس العقيدة، كما حمل على شيخ الأزهر الحالي الدكتور سيد طنطاوي معتبرا أنه قدم تصريحات غير موفقة في كثير من المواقف، ومن بينها أزمة الحجاب في فرنسا، وأزمة الرسوم المسيئة للنبي الكريم، وقال الفقي إن المؤسسة الدينية ممثلة في الأزهر ضعيفة وردود أفعالها متأخرة، وإذا جاءت تكون مبهمة، مرجعا ذلك إلى أن هذه المؤسسة مكبلة وظيفيا باختيار شيخها بالتعيين، إلى جانب توقفها عن إرسال البعثات لتلقى العلوم في الخارج.

أزمة "سباب"

من جانبه وصف صبحي صالح القيادي بجماعة الإخوان المسلمين وعضو مجلس الشعب أزمة الحجاب بأنها أزمة "سباب" بعد قيام وزير الثقافة بسب الحجاب، مشيرا إلى أن الحجاب مسألة مقررة في الشريعة، وغير مطروحة للجدل والنقاش، كما أنه سلوك اجتماعي.

وقال صالح إن من نقل الأزمة للبرلمان ليس جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه الوزير نفسه الذي أعلن أن وزارته يجب أن تكون حائط صد ضد الحجاب، متجاوزا بذلك –الوزير– صلاحياته الوظيفية ومحولا وزارته إلى حام لآرائه الشخصية، وأشار صالح إلى أن رئيس مجلس الشعب تلقى ١٥٠ بيانا عاجلا بشأن تصريحات الوزير بما يعنى أن الأمر لم يكن يخص نواب الإخوان وحدهم، وإنما شارك فيه عدد من رموز الحزب الوطني الحاكم، وأوضح أن نواب الإخوان تناولوا مخالفة تصريحات الوزير للدستور، واستخدامه ألفاظا تتجاوز حدود اللياقة والأدب ضد المحجبات.

وقال صالح إن قوة رد الفعل تجاه تصريحات الوزير ترجع إلى حجم الكراهية غير المسبوق للحزب الحاكم ووزرائه، إلى جانب شخصية وزير الثقافة المثيرة للجدل، مشيرا إلى أن جزءا من الناس انفعل بالقضية، وجزءاً أخر يكره الحزب الحاكم، وجزءاً ثالثاً استدعى رفض وزير الإعلام تعيين المذيعات المحجبات رغم حصولهن على أحكام قضائية لصالحهن.

أكد صالح أن الإخوان يدعون لدولة مدنية ذات مرجعية إسلامية وفق مبادئ الشريعة وليس الفقه الإسلامي، ولا يدعون إلى دولة دينية؛ مدللا على ذلك بأدبيات، وإصدارات الجماعة التي تؤكد على إن الأمة هي مصدر السلطات.

وقال صالح إن المرجعية في الإسلام لا تحددها جماعة الإخوان أو أي أحد من الناس، وأن هناك مبادئ في الدين لا تحتاج تحديدا من أحد، وهناك ثوابت ومقاصد عامة، وأن المسألة سابقة على وجود الإخوان، وستبقى بعدهم، ولفت إلى خطأ القياس على الدولة الشيعية لكون المسلمين السنة لا يؤمنون بعصمة الإمام أو ولاية الفقيه.

ورفض صالح اتهام الجماعة بالأبتزاز، و الإرهاب، وقال إن جماعته تقوم على الفكر التربوي، والموضوعية وعدم التشنج.

واستنكر بهي الدين حسين مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحول تصريحات عارضة لوزير في قضية تتعلق بالحرية الشخصية إلي قضية عامة في المجتمع فرضت نفسها، واقتحمت جدول أعمال مجلس الشعب، ولفت النظر إلى أن الشأن الديني أصبح هو المرجع لمناقشة جميع القضايا تقريباً، وتساءل: ما علاقة تصريحات الوزير بإعلانه عن تشكيل لجنة للشئون الدينية بالوزارة عقب الأزمة؟

عبر بهي عن خشيته من أن يكون لتناول موضوع الحجاب بالشكل الذي تم به تأثيرات فيما يتعلق بقضية الحرية، وقال إن الحجاب قضية شخصية ترجع للقناعات الشخصية، مشيرا إلى أن بعض العبارات التي ذكرت في مجلس الشعب ضد وزير الثقافة لا يصح أن تقال حتى في غرفة مغلقة، حيث طالت الوزير اتهامات بالتكفير والتخوين في مجتمع يعرف الجميع فيه أن مثل هذه الاتهامات قد تودي بمن توجه إليه، وقال بهي إن الدولة الدينية هي تلك التي يعتقد حكامها أنه يتم إدارة الأمور فيها بتوجيه إلهي بما يعني أنه ليس بالضرورة أن يحكمها علماء الدين، وأشار إلى أن بعض الدراسات تعرف مصر بأنها دولة دينية دستورية.

قال بهي إن المشكلة ليست في نوايا أو أقوال جماعة الإخوان حين تتحدث عن أنها لا تطالب بدولة دينية، ولكن المشكلة في الواقع الفعلي الذي يقول إن دور المؤسسة الدينية في الواقع السياسي المصري هو في صعود وأن كلمة رجال الدين هي المرجع والأعلى.

لا لمحاكم التفتيش البرلمانية...

أعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عن قلقه البالغ إزاء أسلوب تعاطي عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب المصري من الحزب الحاكم، والإخوان المسلمين، والمستقلين، مع تصريحات فاروق حسني وزير الثقافة حول ارتداء النساء المسلمات للحجاب، والتي انطوت على توجه قمعي مخيف تجاه حرية الرأي والتعبير، ومحاولة لتوظيف الدين كأداة في هذا المجال، وإحياء لمحاكم التفتيش في الضمائر التي عرفتها أوروبا في القرون الوسطى والعالم الإسلامي في عهود أخرى.

أشار المركز في بيان أصدره في ٢٣ نوفمبر إلى أنه مما يستلفت النظر مدى حماس النواب في الاندفاع في هذا الاتجاه، وهي حماسة لم نشهدها من قبل في قضايا أكثر خطورة وأهمية، كالتعديلات الدستورية، وتفشي الفساد الذي أودى بحياة ألوف المصريين في قطار الصعيد، ومحرقة بني سويف، وعبَّارة السلام ٩٨، وقطار دمنهور وغيرها، وأخيرا وليس آخرا ذلك الاعتداء الجماعي المنظم منذ أسابيع معدودة على كرامة النساء المصريات –بما فيهن المحجبات– من خلال جرائم التحرش الجنسي الجماعي في يوم العيد "الأسود" !

أكد مركز القاهرة على إيمانه المطلق بأن اعتناق الأفكار والتعبير عنها حق لكل مواطن، لكنه يرفض بشدة تشكيل محاكم للتفتيش في الضمائر، وإصدار أحكام التكفير، وإرهاب صاحب الرأي المخالف أيا كان موقعه الوظيفي أو رأيه أو دينه أو جنسه. كما أكد المركز من ناحية أخرى على أن حق النساء في ارتداء الحجاب أو النقاب، أو غيره مسألة شخصية ترجع لقناعات كل إنسان الدينية والاجتماعية والثقافية.

وطالب المركز البرلمان المصري بضرورة فتح حوار معمق ومسئول حول ما حدث في يوم العيد "الأسود"، ودلالاته، ومناقشة نقدية لدور أجهزة الدولة في حماية المواطن –نساء ورجال– من أي انتهاكات قد تؤثر على تمتعه بكرامته، بما في ذلك العنف الجسدي ضد النساء، وأعمال الإرهاب الفكري، التي تشكّل مقدمة منطقية للإرهاب الدموي، على النحو الذي عرفته مصر باغتيال المفكر فرج فودة، ومحاولة اغتيال الأديب نجيب محفوظ، ووضع عدد من المفكرين والكتاب تحت الحراسة الأمنية حتى الآن.

خلف الحجاب
دولة دينية على جثة الإخوان المسلمين !

بهي الدين حسن

لنتذكر جميعا تاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦، فهو سيدخل التاريخ باعتباره يوم بدء تحويل مسار مصر صوب الدولة الدينية.

لا تخطئوا القراءة، إنه ليس اليوم الذي شهد «زوبعة» برلمانية حول تصريحات وزير الثقافة فاروق حسني حول الحجاب،... لا إنه اليوم الذي شهد إعلان عدد من أبرز رءوس الحزب الحاكم، أن الدين هو المرجع في مناقشة الشأن العام والخاص، هؤلاء ليسوا فقط رئيس البرلمان، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية، والمسئول الفعلي عن التنظيم داخل الحزب الحاكم، إن القائمة تشمل أيضا الرءوس الكبيرة التي لم تتحدث -بعضها لم يحضر- ولكنها أعطت الضوء الأخضر لجلسة استثنائية سبق إعدادها على هذا النحو غير التلقائي. لم يعرف أحد بعد كيف أمكن لتصريحات صحفية عارضة لوزير -في شأن غير عام، ليس للحكومة وجهة نظر معلنة فيه، ولا يتصل بملفات وزارته التي يراقبها البرلمان- أن تقلب جدول أعمال مجلس الشعب وتقتحمه، بحيث تفرد له جلسة بكاملها؟!

لا تخطئوا القراءة، إنه ليس اليوم الذي شهد انضمام نواب الحزب الحاكم للإخوان المسلمين -فهذا موقف تكرر عدة مرات من قبل في مناسبات تتصل أيضا بمصادرة حرية الرأي والتعبير- ولكنه اليوم الذي شهد انتزاع الحزب الحاكم للواء الكفاح من أجل الدولة الدينية من الإخوان المسلمين، حتى أن المانشيت الرئيسي لإحدى الصحف الحكومية في اليوم التالي كان يزهو بفخر مستحق «الوطني يسحب السجادة من الإخوان»!

الاحتفال بمئوية البنا في البرلمان!

في المناسبات البرلمانية السابقة كان الأمر ينحصر في إدانة ومصادرة مطبوعات اعتبروها مسيئة للإسلام، ولكن في ٢٠ نوفمبر كانت مناسبة لتكفير فردي (وزير الثقافة)، فهو «أنكر المعلوم من الدين بالضرورة»، بل هو «خان العقيدة والوطن والشعب» و«مبادئ الإسلام». نعرف من سوابق اغتيال المفكر فرج فودة، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، ما هو مصير من تطلق عليه هذه النعوت. لقد لقى هؤلاء مصيرهم نتيجة اتهامات مماثلة من أفراد وجماعات إرهابية، فما بالنا عندما يكون البرلمان منبرا لاتهامات من نفس الصنف، وعلى لسان نوابه بمختلف اتجاهاتهم السياسية، بما فيهم الحكوميين؟!

ومما يثير الذهول، الموقف الذي اتخذه رئيس مجلس الشعب، فهو لم يتدخل مرة واحدة ليوقف اتهامات التخوين والتكفير، أو أقذع السباب (مثل وصف الوزير بأنه زائدة دودية! أو التلميح الصريح بشذوذه وفساده الشخصي!)، ولم يتدخل مرة واحدة لتصحيح من يقولون إن كل المصريين مسلمون!، أو أن الإسلام هو دين كل المصريين!، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر «الوحيد» -وليس الرئيسي- للتشريع! (قالها عضو من الحزب الحاكم!) لم يتدخل مرة واحدة لينبه النواب إلى أن هناك أيضا مواطنين مصريين آخرين ينتمون لديانات أخرى، أو يرفض التشكيك في إيمان وإسلام غير المحجبات من المسلمين! من المنطقي أن يثار في هذا السياق السؤال عن: لماذا صمت لعشرات السنين برلمان «الأمة» المفعم بالإيمان والأخلاق والمشاعر الدينية عن الإهانات التي تضخها وسائل الإعلام وشرائط الكاسيت كل يوم ضد المسيحية والمصريين الأقباط؟

ومن المفارقات أيضا أن أغلب مناقشات النواب كانت تنطلق من إدانة تدخل الوزير في مناقشة أمر ديني، لأنه غير متخصص في الدين، رغم أن أغلب من تحدثوا من النواب ليسوا متخصصين بالدين، ومع هذا فإن مداخلاتهم غلب عليها الإفتاء في الدين! أما الاختصاصي الوحيد في الدين بين من تحدثوا، فقد تحدث عن علاقة الحجاب بالأمن القومي!!! (انظر نص المضبطة في روزاليوسف ٢٥ نوفمبر).

تعليقا على هذه الجلسة كتب د. جابر عصفور في الأهرام مرتين تحت عنوان «ليست هذه مصر»!، لا يا دكتور إنها مصر الحقيقية التي لا يريد كثيرون أن يعترفوا بأنها تدهورت، وانزلقت إلى هذا الدرك من الغوغائية، وانتقل فيها الإرهاب من أشرطة الكاسيت، وزوايا المساجد إلى ساحة البرلمان. إنكار ذلك لا يفيد سوى في تركها لتهوي لدرك سحيق يصعب انتشالها منه، ذلك إذا كان ما زال ممكنا؟

بينما سخر صلاح عيسى من مناقشات البرلمان باعتبارها «جلسة زار»، وهذا أيضا تهوين آخر، لأنه إذا كان ضاربو الدفوف في هذا «الزار» شخصيات من نوع سرور وعزمي والشاذلي، فإن على كل «ديوك» البلد التي مازالت لديها قدرة على «الصياح» أن تتهيأ للذبح!

صعود المؤسسة الدينية في النظام السياسي

لا شك أنه إذا كان يوم ٢٠ نوفمبر هو يوم تحويل مسار مصر إلى طريق الدولة الدينية، فإن رئيس البرلمان لعب في ذلك اليوم دور «المحولجي» ببراعة لن يحسده عليها كثيرون. ولكن ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ لم يسقط علينا «بالبراشوت»، إنه حصيلة مسار تراكمي، محطاته الرئيسية يوليو ٥٢، يونيو ٦٧، ومايو ١٩٨٠.

بدأ صعود المؤسسة الدينية في النظام السياسي في مصر في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، التي قوضت مشروعية نظام يوليو، وأرخت لنهاية عمره الافتراضي. منذ ذلك التاريخ بدأ النظام الحاكم في اللجوء للمؤسسة الدينية لإسناده والمد في أجله، خاصة أن دور هذه المؤسسة كان قد بدأ يتعزز بالفعل منذ أكثر من عقد، لملء الفراغ الهائل الناجم عن قيام ثورة يوليو باستئصال أو إخضاع كل أشكال التعبير السياسي والتنظيمي المستقل من أحزاب سياسية، ونقابات مهنية وعمالية، وجمعيات أهلية، ومنابر إعلام، لتصير تدريجيا المؤسسة الدينية، (إسلامية أو مسيحية) -بداية بخليتها الأولى المسجد والكنيسة- المنبر الوحيد للتعبير عن الهموم السياسية، وأكبر معمل لخلق توليفة الدين والسياسة.

عندما واجه الرئيس الراحل أنور السادات في السبعينيات تحديا سياسيا كبيرا لمشروعية نظامه من المعارضة الناصرية واليسارية، كان ملجأه الرئيسي هو الدين، من خلال توظيف جماعات الإسلام السياسي في مواجهتها من ناحية، وتعديل المادة الثانية من الدستور، لهيكلة الدور الصاعد للمؤسسة الدينية في النظام السياسي.

لعب هذا التعديل -الذي يقضي بأن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» دور القاطرة لمصر صوب الدولة الدينية! وقد حاول د. صوفي أبو طالب الرئيس الأسبق لمجلس الشعب لعب دور «المحولجي»، وذلك بوضعه خطة عملية لمراجعة التشريعات السارية فعلا وأسلمتها، ولكن هذا كان أحد أسباب إقصائه من موقعه، ومن ثم وضع ملفات أسلمة التشريع في الثلاجة.

د. رفعت المحجوب -الذي تولى رئاسة البرلمان فيما بعد- رفض لعب دور «المحولجي»، بل قاوم كل المحاولات لمنح المؤسسة الدينية دوراً خاصاً في عملية التشريع يعلو البرلمان، وكان موقفه المعلن في مضابط مجلس الشعب أن رأي المؤسسة الدينية استشاري، وأن التشريع تحسمه قناعات الأغلبية البرلمانية، والتي قد لا تكون بالضرورة

متطابقة مع وجهة نظر المؤسسة الدينية. ولكن جرى اغتيال المحجوب فيما بعد.

غير أن سرور تصرف بطريقة مختلفة، فقد تم خلال جلسة ٢٠ نوفمبر «التاريخية» إرساء عدة مبادئ انقلابية، وهي أن الاعتبارات الدينية تكون لها الأولوية عند حدوث تماس بين الشأن العام والديني في أي موضوع (خاصة أن البرلمان محروم فعليا وعمليا من مراقبة الشأن العام!.) وأن الشأن الديني هو أمر يخص رجال الدين وحدهم دون منازع، وأن البرلمان ليس رقيبا فحسب على الشأن العام، ولكن أيضا على الآراء الشخصية للوزراء، وخاصة لو كانت ذات صلة بالدين! هل يذكرنا ذلك بالبرلمان الإيراني؟

أظن أنه في المرة القادمة ستكون لوحات فاروق حسني هي موضوع المناقشة في المجلس، خاصة وأن بعضها يمكن «اتهامها»، فهي في النهاية «وجهة نظر شخصية في أمور عامة»! وهو ما يسمح به المجلس ورئيسه. إن ذلك لا ينطوي على أي مبالغة أو سخرية، خاصة أن بيان المتحدث باسم كتلة الإخوان المسلمين، قد تناول أيضا بالنقد لوحات الوزير! بل ربما تكون هي المهمة الأولى للجنة «النهي عن المنكر» التي تقرر إنشاؤها بوزارة الثقافة.

في سياق تعزيز المسار ذاته أيضا تحدث شيخ الأزهر بعد أيام، فقال إن «حجاب المرأة ليس مجالا للاجتهاد»، ولا يجب أن يتعرض له أحد بالرأي والتفاسير (أهرام ٢٥ نوفمبر)، بينما رفع رئيس جامعة الأزهر الحجاب إلى مرتبة «الأوامر الإلهية الثابتة»، وأنه محل إجماع المسلمين على مدى ١٤ قرنا»!

حمدا لله، على الأقل عرفنا أن هناك أمراً واحداً يجمع عليه المسلمون، بعد أن مزقتهم الخلافات داخل فلسطين ولبنان ودارفور، وانقسموا إلى شيعة وسنة يذبحون بعضهم كل يوم في العراق، ولكنهم مع ذلك يجمعون حول الحجاب على مدار ١٤ قرنا! هل مازال أحد يتساءل عن موقع جامعة الأزهر من جامعات العالم؟

وأخيرا فقد جرى اعتماد «الحجاب باعتباره زي المرأة الشرعي»، وانتقلت مصر إلى مرحلة الكفاح من أجل «الخمار»، حيث يؤكد الأساتذة (أيضا في جامعة الأزهر) أن «الخمار واجب شرعا» وأن «المسلمين قد أجمعوا (أيضا) سلفا وخلفا على مشروعية الخمار»! (أهرام ٣ ديسمبر).

دولة دينية دستورية

تعرف الدولة الدينية بأنها تلك التي تديرها حكومة تعتقد -أو يعتقد الناس- بأن الله هو الذي يوجهها. في هذه الدول يتولى الحكم فيها رجال الدين، و/أو يقومون بدور مركزي في إدارة شئونها، ويشكل التشريع الديني ركيزة نظامها القانوني، مثال إيران والفاتيكان. بينما تصنف مصر -منذ جرى تعديل المادة الثانية من الدستور، بحيث صارت مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع- باعتبارها «دولة دينية دستورية». في عام ١٩٨٥ قضت المحكمة الدستورية العليا بأن المعني بتطبيق المادة الثانية من الدستور هو فقط المشرع (أي مجلس الشعب)، وذلك يقتضي التأكد دائما من أن التشريعات التي تصدر عن البرلمان لا تكون متناقضة مع مبادئ الشريعة، وهو الأمر الذي استلزم في عدة مناسبات الرجوع إلى المؤسسة الدينية لاستيضاح رأيها في وجود تناقض أو عدم وجوده، في مشاريع القوانين ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية. ولكنه جرى أحيانا استدعاء المؤسسة الدينية للمباركة السياسية، مثلما حدث في قانون الإيجارات الزراعية. ومع ذلك التطور بدأ الدور السياسي للمؤسسة الدينية يتعزز، وبدأت التنازلات (الثمن) تقدم لها في مجالات أخرى خارج البرلمان، مثل تعزيز دورها الرقابي على أعمال النشر والإبداع الأدبي والفني، حتى بلغ الأمر منحها سلطة الضبطية القضائية! غير أنه جدير بالملاحظة أيضا، أنه بالتوازي قد تراجع دور المؤسسة الدينية في مواجهة التطرف الديني! إلا من خلال تعليقات تلغرافية ذات طابع سياسي مبتسر، أكثر منها دينيا وفقهيا، كما فشلت في وقف طبع مصاحف غير مدققة -وهي مهمتها الرئيسية في مجال النشر- حتى بات المصحف يصدر بألوف النسخ بصورة غير سليمة -ومعتمدا منها- مثلما كشفت «المصري اليوم» منذ أيام.

وفي الأزمة الأخيرة (الحجاب)، بدلا من أن تقدم المؤسسة الدينية مذكرة وافية للرأي العام أو للبرلمان، تناقش فيها بعمق طبيعة المشكلة، وتاريخها، والجدل المثار حولها منذ قديم الأزل، وتقف عند طبيعة العصر الحالي ومتطلباته، وتحلل مضامين الآراء المتعارضة فيها، استنادا إلى المراجع الفقهية الدينية الرئيسية، فإنها اكتفت بالحكم المبتسر الذي يغلق أي مناقشة، ويغذي النزوع نحو ازدراء الحوار في المجتمع، ويرسخ دورا كهنوتيا لم يعترف به يوما الإسلام لعلماء الدين، وهو إطلاق الأحكام النهائية غير القابلة للنقاش، -على النحو الذي عرفته المسيحية في العصور الوسطى- والذي يعتبر المختلف معها صراحة أو ضمنيا خارجا على الإسلام، ومنكرا لأحد فروضه الأساسية. وربما يكرس في النهاية مزيدا من التعزيز للتطرف، والانغلاق في المجتمع، وأيضا للدور السياسي التسلطي الصاعد للمؤسسة الدينية!

الوطني ينفذ برنامج الإخوان المسلمين!

في المقابل قامت الحكومة بشخص وزير الثقافة بمبادرة موازية في الاتجاه نفسه، وهو تشكيل لجنة للرقابة الدينية على أنشطة وزارة الثقافة، البعض اعتبرها تجسيدا «لصفقة المرشد والوزير»، ولكن الفحوى الخطير للمبادرة، وتوقيت الإعلان عنها عقب اجتماع الوزير مع الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم، يفصحان بأنها ترتيب تم على مستوى أعلى من الوزير، وهو ما كشف عنه فاروق حسني في تصريح صحفي للوفد بأنه «مكلف» بالإعلان عن ذلك؟!

إن تمرير جلسة «المحاكمة البرلمانية» يوم الأحد ٣ ديسمبر دون محاكمة! وبسلوك مهذب من نواب الإخوان المسلمين! يقطع أيضا بذلك، لتقطع مصر خطوة على طريق الانتقال من «دولة دينية دستورية» إلى «دولة دينية» يلعب فيها رجال الدين دورا سياسيا مهيكلا، ومن ثم تقترب خطوات ملموسة أخرى باتجاه النموذج الإيراني، وتبتعد بخطوات أوسع عن طراز الدولة المدنية. اليوم وزارة الثقافة وغدا وزارتي الإعلام والتعليم، وربما بعد ذلك يأتي الدور على الداخلية والدفاع!

عندما سئل المرشد العام للإخوان المسلمين منذ شهور عن الإجراءات التي سيتخذها عند الوصول للحكم؟ قال سننشئ لجنة إرشاد ديني في كل وزارة تقدم النصح والإرشاد لوزيرها. وعندما سئل نائب المرشد؟ قال سننشئ لجنة من علماء الدين تنظر فيما يخرج عن البرلمان من تشريعات. مصر تسير الآن بخطوات كبيرة صوب هذا المصير، دون أن يتولى الإخوان المسلمون الحكم! فهناك لجنة ستتلوها لجان بدءا بوزارة الثقافة، والمؤسسة الدينية تقوم بالفعل بمراجعة ما يصدر عن البرلمان من تشريعات، بل وتقدم فتاوى «تكنولوجية» أحيانا، مثلما فعلت مؤخرا بخصوص استعمال الإنترنت في المعاملات الاقتصادية! وفي كل الأحوال لن يكون مفاجئا، تكوين لجنة «مركزية» من علماء الدين، تضم أعضاء من كل لجنة دينية في كل وزارة، وذلك لتقديم النصح والإرشاد الديني للحكومة ككل ومراقبة أدائها!

منذ أيام قلائل سئل محمد حبيب نائب المرشد العام عن الفرق بين خطاب الحزب الوطني والإخوان؟، قال «لا فرق»!

في يونيو ٦٧ سقطت مشروعية نظام يوليو وانتهى عمره الافتراضي، وجاء انتصار أكتوبر ٧٣ ليدفق دماء جديدة في شرايين يوليو، ولكن لأجل، وليس لخلق مشروعية جديدة. إن تأسيس أركان نظام ديمقراطي حقيقي هو وحده الكفيل بتجديد مشروعية النظام الحالي، ولكن يبدو أن ثمن/مهر هذا الزواج أكبر من أن يقدر عليه النظام الحالي، لذلك فإنه يعود لينزح من نفس المعين الذي بدأ يغرف منه نظام يوليو في أعقاب هزيمته التاريخية، أي الاستعانة بالمؤسسة الدينية لتعزيز مشروعيته، غير أنه في واقع الأمر يتحول منذ السبعينيات بشكل تدريجي، ثقافي واجتماعي ودستوري وتشريعي ثم سياسي إلى نظام مختلفا تماما، أي إلى «دولة دينية».

---

*نُشر هذا المقال بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٦

من اليمين: حافظ أبو سعدة، نجاد البرعي، بهي الدين حسن، د. محمد البلتاجي، اللواء فؤاد علام

بعد الاستعراض العسكري بجامعة الأزهر:
حقوقيون وخبراء يطالبون باعتذار مرشد الإخوان وإعلان برنامج سياسي

محيي الدين سعيد

الحماقة التي ارتكبها طلاب ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين بجامعة الأزهر، التي تمثلت في تقديم عرض شبه عسكري، وتدريبات على استخدام فنون الكاراتيه داخل أسوار الجامعة، أو حتى المدينة الجامعية احتجاجا على ما شهدته انتخابات الاتحادات الطلابية من مهازل استهدفت استبعادهم من الترشيح، وردا على ما شهدته جامعة عين شمس من اقتحام بعض فرق البلطجة للحرم الجامعي، والاشتباك مع ما سمي بأعضاء اتحاد الطلاب الحر، الذي شكله طلاب الإخوان، أثارت ردود أفعال هائلة من جانب العديد من التيارات السياسية والمثقفين، وضاعفت من حجم المخاوف، والهواجس تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وحدود استعدادها للعمل في إطار سلمي.

في هذا الإطار نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ أمسية ثقافية في إطار صالون ابن رشد بعنوان: "الميليشيات.. الدولة وسيادة القانون"، شارك في مداولاتها كلٌ من حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، واللواء فؤاد علام نائب مدير مباحث أمن الدولة الأسبق، د. محمد البلتاجي الأمين العام للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، ونجاد البرعي مدير جمعية تنمية الديمقراطية، وأدار الأمسية بهي الدين حسن مدير المركز.

دعا نشطاء بمنظمات حقوق الإنسان وخبراء.. المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى تقديم اعتذار واضح وصريح عن الأحداث التي شهدتها جامعة الأزهر مؤخرا، والتقدم إلى لجنة شئون الأحزاب بطلب لإنشاء حزب سياسي للجماعة، وإعلان البرنامج السياسي لهذا الحزب. قال نجاد البرعي إن القضية في أحداث الأزهر تتجاوز الاستعراض العسكري الذي قام به طلاب الإخوان إلى تجديد إثارة الهواجس والشكوك الحقيقية تجاه نوايا جماعة الإخوان، مشيرا إلى أن تصريحات مرشد الجماعة طوال العام الأخير لم تكن مشجعة، وأن أداء نواب الجماعة بالبرلمان كان منهارا وضعيفا، ولا يسمح بالثقة فيهم إذا ماوصلوا للسلطة في البلاد.

وقد دعا البرعي المرشد العام للجماعة إلى الاعتذار عن أحداث الأزهر، وقال إن ما حدث من طلاب الإخوان أعطي انطباعا سلبيا عن تطور الحياة السياسية في مصر، وأن ما جاء من اعتذارات على لسان قادة بالجماعة في هذا الشأن كان أقبح من الذنب الذي ارتكبوه، منتقدا محاولة الجماعة توصيل رسالة إرهاب للدولة من خلال العرض العسكري للطلاب، ومشددا على أنه حتي لو كانت الدولة مستبدة وظالمة، فإنه من غير الملائم محاولة إرهابها، حيث إن قوام أي دولة هو أن يظل احتكار القوة لها حتي وإن ظلمت، لافتا إلى إجماع علماء الإسلام على أن أضرار الفتنة أشد وأخطر من ضرر بقاء حاكم فاسد أو فاسق.

ودعا البرعي جماعة الإخوان المسلمين إلى مراجعة جملة مواقفها، والتقدم للحصول على رخصة إنشاء حزب سياسي مدني ببرنامج يمكن غيرها من محاكمتها –الجماعة– على أساسه.

وأكد أن مواقف الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان ألحقت ضررا بالغا بحرية الرأي والتعبير، مشيرا إلى مواقف أعضائها من مواد إذاعية وتليفزيونية وسينمائية وإبداعية كموقفهم من فيلمي "عمارة يعقوبيان"، و"شفرة دافينشي"، ومطالبة أحد نوابها بجلد الصحفيين بدلا من حبسهم، وذلك في مناقشات قانون الصحافة، وقال إن هذه المواقف تثير التساؤلات مجددا حول موقف الإخوان من الأقباط ومن حريات الفكر والاعتقاد.

وأكد البرعي أنه في الوقت نفسه فإن الوضع المعلق للجماعة حاليا يجب إنهاؤه سواء من جانبها أو من جانب الحكومة، مطالبا الجماعة بالإسراع للدخول في حوارات مع كل القوي السياسية، بما فيها "العقلاء" بالحزب الوطني من أجل إزالة سوء الفهم حول ما جرى مؤخرا بالأزهر.

أشار البرعي إلى قيام حركة حماس عند تشكيلها الحكومة الفلسطينية بتشكيل "القوة التنفيذية" بما أوجد سلطة موازية لقوة الشرطة الموجودة بالفعل، ووجه البرعي حديثه للجماعة قائلا: إن من يهاجمون الجماعة ليسوا ضدها، ولكنهم يرون أنها تقود سيارة في اتجاه الهاوية، مطالبا الجماعة بإقناع شبابها بأن هناك تغييرا حقيقيا في تفكير وأجندة الجماعة، وليس على طريقة "إن الحرب خدعة".

مفارقة واغتيالات

فيما أشار حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أن استخدام العنف في العمل السياسي كان أحد مكونات جماعة الإخوان منذ إنشائها عام ١٩٢٨، مدللا على ذلك بحوادث الاغتيالات قبل الثورة، ومحاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم خروج تنظيمات العنف من رحم الجماعة، ولفت إلى المفارقة في أنه في الوقت الذي بدأت فيه هذه التنظيمات مراجعات فكرية اعترفت فيها بخطأ انتهاج العنف طوال السنوات الماضية، تظهر بوادر موجة عنف جديدة في المجتمع على أيدي جماعة الإخوان.

وحذر أبو سعدة من خطورة خلق كيانات وميليشيات موازية على استقرار الدولة وتماسكها، وقال إن ما فعله الإخوان بالأزهر يعطي الفرصة للدولة لضرب الحقوق والحريات، مستشهدا في ذلك بأحداث العنف في الجزائر، ودعا إلى حوار بين الإخوان والقوي الوطنية حول موقف الإخوان والحركة الإسلامية من موضوعات الدولة المدنية، وحريات الفكر والاعتقاد ،ونبذ العنف، والقبول بالآخر، والموقف من المرأة والأقباط.

دافع أبو سعدة عن موقف منظمات حقوق الإنسان، وقال إنها كما أدانت أحداث الأزهر فإنها أدانت من قبل الاعتداءات الحكومية على الصحفيات والمعارضين فيما عرف بأحداث يوم الاستفتاء، مشيرا إلى أن تلك المنظمات أصدرت تقارير عديدة ضد الاعتقالات والممارسات التي تعرض لها أعضاء بالجماعة.

قال أبو سعدة إن جماعة الإخوان ليست مقدسة حتي تعتبر نفسها فوق النقد، وأنها ليس من حقها احتكار الحديث باسم الإسلام، أو اعتبار منتقديها خارجين على الدين، وأكد أن قوي المجتمع المدني لن تسمح باستبدال الاستبداد السياسي القائم باستبداد آخر ديني، مشيرا إلى أنه إذا كان فكر الإخوان هو القهر والإقصاء؛ فإن استمرار الاستبداد القائم أفضل وقال إن طلبة الإخوان المقبوض عليهم في أحداث الأزهر ضحايا ويجب الإفراج عنهم ووضع من أعطي لهم الأوامر بهذا الفعل بدلا منهم.

وذهب أبوسعدة إلى أن ما حدث بجامعة الأزهر، وردود أفعال الجماعة تجاه منتقديها يطرح التساؤل حول المطالبة بحقها -الجماعة- في الحصول على رخصة حزب سياسي إذا كان هذا هو تفكيرها، مطالبا الإخوان في الوقت نفسه بالقبول بشروط التنظيم السياسي المشروع.. وفي مقدمتها القبول بالدولة المدنية، ورفض اللجوء للعنف. وقال إن خلق كيانات وميليشيات موازية يهدد بانهيار الدولة مدللا بما يجري في العراق، والصومال، مشددا على أن النضال يجب أن يكون في اتجاه العمل على ترشيد استخدام الدولة للقوة.

استعراض القوة

ورفض بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة اتهام المنظمات الحقوقية بالانتقائية في عملها، وقال إن تلك المنظمات أدانت وتدين كل الانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان، مؤكدا على أن العرض العسكري الذي قام به طلاب الإخوان بجامعة الأزهر كشف عن أن الإخوان المسلمين قرروا العودة إلى الطريقة نفسها التي مارسوا بها العمل السياسي في بداياتهم وهي استعراض القوة، وهي الطريقة التي توقفوا عن العمل بها منذ منتصف السبعينيات. وأشار إلى أن العرض أصاب الرأي العام بصدمة، لأنه شاهد للمرة الأولي طرفاً سياسياً يقوم بأداء عرض عسكري بهذه الصورة على الرغم من قيام الإخوان باستدعاء لمشهد بلطجة الحزب الوطني في الاستفتاء، أو في الانتخابات، أو في أحداث جامعة عين شمس فإن هذا الاستدعاء مجرد مبرر لاستخدام القوة والعنف.

وطالب بهي الدين حسن الدولة بتجنب الصدام مع الإخوان، والإفراج الفوري عن الطلاب الذين هم ضحايا لأخطاء قياداتهم، مطالبا في الوقت نفسه الإخوان بالقراءة العميقة لردود الأفعال المختلفة تجاه أحداث الأزهر، مشيرا إلى أن قطاعا كبيرا من المثقفين الذين ناصروا لسنوات حق الإخوان في التواجد الرسمي والشرعي بدأ يراجع موقفه تجاه هذا الأمر، وعبر عن خشيته من أن يؤدي عدم إدراك الإخوان لخطورة ما فعلوه إلى إعادتهم للمربع رقم صفر أو «أن يجدوا أنفسهم مجرد طرف في مواجهة النظام الحاكم دون مساندة من أي طرف آخر».

استغلال

من جانبه شبه الدكتور محمد البلتاجي أمين عام الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين الهجوم على الجماعة بظاهرة «الاسلاموفوبيا». وقال إن هناك محاولات تجري لاستغلال أحداث الأزهر في إحداث حالة فزع في المجتمع تجاه الإخوان، وقال إن الجماعة مع طرح كل المخاوف الحقيقية والمنطقية؛ ولكن ليس بطريقة استدعاء العدو، وتجييش المناخ السياسي كله ليأخذ موقفا ضد الإخوان، متسائلا عن مصير التحقيقات في أحداث الاعتداء على الصحفيات والمتظاهرين في يوم الاستفتاء على تعديل الدستور، وأحداث الاعتداءات بالأسلحة البيضاء وقنابل المولوتوف التي تعرض لها الطلاب والأساتذة بجامعة عين شمس تحت سمع وبصر ومشاركة أجهزة الأمن.

وأكد أن قيادة الجماعة ممثلة في نائب مرشدها العام محمد حبيب أعلنت منذ اللحظة الأولي رفضها التام لما جري في جامعة الأزهر، كما أصدر طلابها اعتذارا عما صدر منهم، لافتا إلى أنه كان هناك تعمد في تجاهل هذا الاعتذار، وتسليط الضوء على الخطأ الذي حدث، وأعلن أن جماعته ترفض تماما العنف والقوة والتلويح بها أو استعراضها.

وأوضح أن الإخوان لم يطالبوا بجلد الصحفيين، وإنما قارنوا بين عقوبة حبس الصحفي الذي يخوض في الذمة المالية، وعقوبة جلد من يخوض في الأعراض في الإسلام، وأن من أثار قضية يعقوبيان تحت القبة كان النائب مصطفي بكري.

وأكد البلتاجي أن جماعة الإخوان ترفض تماما حالة الفوضى، لأنها تعلم أنه لن يستفيد من هذه الحالة سوي أصحاب دعاوي «الفوضى الخلاقة»، والمتعاملين معهم، وأشار إلى إيمان الجماعة بحرية الفكر والعقيدة، وحقوق الأقباط، متهما الدولة بأنها فشلت في حسم خصومتها مع الإخوان سياسيا داخل الجامعات، فلجأت إلى فرض السيطرة الأمنية على مقاليد الأمور، واستغلال الهياكل الإدارية للجامعات في محاولة حسم هذه الخصومة.

برر البلتاجي رفض الجماعة التقدم بطلب تأسيس حزب سياسي إلى وجود قانون الأحزاب السياسية الذي يجعل من الحزب الحاكم، الذي يعرف أن الإخوان هم الخصم الرئيسي له -علي حد وصفه- متحكما في إنشاء الأحزاب أو رفضها.

وأكد أن الإخوان لا يحتكرون الحديث باسم الإسلام، وأنهم لو أرادوا رسالة من وراء استعراض الأزهر -كما تردد- لما قدموا استعراضا بهذا الهزل والضعف العددي خاصة مع ما هو معروف من ضخامة الجماعة !!

وجود غير شرعي

فيما أكد اللواء فؤاد علام نائب مدير مباحث أمن الدولة السابق أن وجود جماعة الإخوان غير شرعي حتي هذه اللحظة، متهما الجماعة بافتقاد الديمقراطية. وقال إن الجماعة ترفض أي انتقاد لها وتتهم منتقديها بالكذب، كما تسعي لفرض نفسها بالقوة، والإرهاب الفكري المرفوض تماما.

كما أكد علام على وجود صراع داخل الجماعة بين المؤمنين بضرورة استمرار التنظيم السري، والمطالبين بالعمل العلني، ودعا علام الإخوان إلى نبذ أسلوب السرية، والعنف، والميليشيات، وانتهاج الطريق السليم للحصول على المشروعية بالتقدم بطلب الحصول على رخصة حزب سياسي، وعدم التحجج بوجود لجنة شئون الأحزاب. وقال إنه حين يصل الإخوان للحكم بالطرق المشروعة فسوف يصفق لهم الجميع.

في صالون ابن رشد :
"الكيانات الموازية"
تثير جدلا بين مثقفين ونشطاء وبرلمانيين

من اليمين: د. محمد السيد سعيد، كمال عباس، بهي الدين حسن، د. محمد البلتاجي

المهازل التي شهدتها انتخابات النقابات العمالية، ومن بعدها انتخابات الاتحادات الطلابية، والتي كرست هيمنة العناصر الموالية للحكومة، والحزب الوطني على الأطر النقابية العمالية والطلابية، عبر الأساليب المعتادة لشطب واستبعاد المرشحين الخصوم ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، وبعض فصائل المعارضة، والتلاعب والتزوير في العملية الانتخابية، طرحت على بساط البحث قضية التعددية النقابية، وحرية الفئات المختلفة في تكوين منظماتها المستقلة، خاصة بعد أن أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن تشكيل ما يسمى باتحاد الطلاب الحر في مواجهة التنظيم الرسمي للطلاب، ولوحت بإنشاء كيان مواز لاتحاد العمال الذي تسيطر عليه الحكومة.

وإذا كانت التعددية النقابية تشكل حقا أصيلا للفئات المختلفة، بمعايير حرية التنظيم النقابي وحق الجمهور في إنشاء منظماته المستقلة، فإن طرح شعارات الكيانات الموازية في اللحظة الراهنة، يثير بدوره تحفظات مشروعة؛ يتصل بعضها بتحويل ساحة العمل النقابي إلى ساحة للصراع السياسي بين تكتلات سياسية تتخفى وراء لافتات نقابية، ويتصل بعضها كذلك بأن الأطر النقابية البديلة، إنما تنشأ في إطار التنافس مع الأطر النقابية الأصلية على تعظيم المكاسب النقابية للأعضاء المنضوين في هذه الأطر، وهو ما يثير بدوره التساؤل المشروع: وهل لدينا نقابات أصلية حتى نطرح إقامة كيانات موازية في مواجهتها، وهل يمكن القول إن إقامة مثل هذه الكيانات تعد تجسيدا لإرادة الجمهور المنخرط في العمل النقابي؟!

تساؤلات عديدة، طرحها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول هذه القضية، عبر أمسية ثقافية في إطار صالون بن رشد وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز.

في البداية أكد د.محمد البلتاجي عضو مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين أن الجماعة ضد حالة الفوضى، وتقدر مؤسسات الدولة القائمة، وتحرص على تقويتها إلى جانب تقوية كل آليات الديمقراطية التي اعتمدتها الجماعة -حسب تأكيده- في مفهوم الدولة المدنية دون حساسية من أنها صاحبة مشروع إسلامي.

استطرد البلتاجي موضحا أن ساحة العمل الطلابي والعمالي خلال الخمسة عشر عاما الماضية شهدت شل كل آليات الحراك داخلهما، حيث أصبح لدى النظام الحاكم "ارتكاريا" تجاه أية حالة انتخابية، ويعتبرها كشفا لإفلاس آلياته ويتعامل معها إما بالتأجيل كما في الانتخابات المحلية، وإما بالتزوير واللجوء لأساليب البلطجة؛ كما في الانتخابات العامة والطلابية والعمالية، وقال البلتاجي: نحن ندعم كل آليات ووسائل الديمقراطية؛ ونرضي بها حكما من خلال تفعيل حقيقي، وإصرار علي نيل الحقوق، وليس الرضا بالأمر الواقع.

ولفت إلي وجود فوارق بين العمل الطلابي وغيره من مجالات العمل النقابي الأخرى، مشيرا إلى أن ساحة العمل الطلابي أصبحت تصيب النظام بحساسية شديدة، فلجأ إلي المصادرة وشطب الطلاب المرشحين، واعتقال بعضهم، متهما مدير مباحث العاصمة بالإشراف بنفسه على أعمال البلطجة التي شهدتها جامعة عين شمس ضد الطلاب الذين شكلوا اتحاد الطلاب الحر.

وقال البلتاجي إن نتائج الانتخابات الطلابية في الجامعات أعلنها رؤساء هذه الجامعات في وقت واحد، وقام البعض بحجب النتائج وتعيين طلاب في الاتحاد الرسمي؛ رغم أنهم لم يرشحوا أنفسهم من الأساس في الانتخابات، في حين كان الآلاف يتظاهرون احتجاجا على استبعادهم من الترشيح.

أكد البلتاجي أن رؤساء الجامعات يتحركون بتعليمات من أجهزة الأمن؛ حيث يعتبر الحزب الوطني الجامعة جزءا من منظومته الحزبية، متهما الحزب الحاكم بأنه يسعي إلي تغييب المشاركة، وإخراج أجيال ضعيفة الانتماء، وتخشي من المشاركة في الشأن العام، موضحا أن هناك فارقا بين وجود تنظيمات وكيانات حزبية وسياسية داخل الجامعة، وبين إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة وحرية التعبير والفكر.

وقال البلتاجي إن الجامعة تحت الاحتلال البريطاني كانت تضم تحت سقفها طلابا ينتمون لمختلف التيارات السياسية الموجودة في المجتمع، وكان هناك فرصة للنقاش والتنافس الحر وتداول الآراء، وانتقد البلتاجي الإنفاق الحكومي المبالغ فيه علي أنشطة غير مهمة في بعض الجامعات، في الوقت الذي لا تجد فيه جامعات أخرى أموالا لتسيير العملية التعليمية. وقال إن وزير التعليم الحالي يحقق ما سبق أن صرح به من أنه سوف يسحب البساط من قوى سياسية داخل الجامعة من خلال آخرين، ولم يكن هؤلاء الآخرون سوى عناصر البلطجية الذين اقتحموا جامعة عين شمس واعتدوا على طلابها، ردا على تكوين اتحاد الطلاب الحر.

وأنهى البلتاجي حديثه بإعادة التأكيد على أن حالة الاتحاد الحر في الجامعات تختلف عن الكيانات الموازية في النقابات وإنها -الحالة الطلابية- تمتلك مقومات تسمح لها بالبقاء والاستمرار لإسقاط شرعية من تم فرضهم ليتحدثوا باسم الطلاب وهم غير منتخبين منهم.

الانتخابات الأسوأ

وبدأ كمال عباس مدير دار الخدمات النقابية والعمالية بحلوان حديثه بالتأكيد علي الحاجة للكيانات الموازية في مصر، مختلفا مع البلتاجي في التأكيد علي أن هذه الكيانات تمتلك مقومات التواجد والنجاح في الحركة النقابية أكثر من أي مجال آخر.

وأشار عباس إلى أن فكرة التعددية النقابية ليست جديدة في مصر وليست مطروحة بمناسبة تزوير الانتخابات الأخيرة التي تعد "أسوأ انتخابات" عمالية في التاريخ المصري علي الإطلاق، حيث التدخل الأمني الواضح، والشطب، والاستبعاد، والاعتقال لمئات المرشحين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي، وقال إن فكرة التعددية النقابية مطروحة دائما بمناسبة مصادرة التنظيم النقابي، وسيطرة الحكومة عليه، وإخضاعه بالكامل لسلطتها منذ عام ١٩٥٢، مبينا أن التعددية النقابية كانت موجودة في مصر قبل عام ١٩٥٢، وكان هناك تنافس لصالح تحسين أوضاع العمال، ثم جرى بعد ذلك مصادرة كل الحريات في الحقبة الناصرية، وتم الزج بالقيادات النقابية في السجون.

وأرجع عباس أسباب التفكير في التنظيم العمالي البديل إلي وجود قيادات يسارية تؤمن

بأهمية وجود تنظيم ديمقراطي، والتمتع بحقوق الإضراب والاعتصام وذلك منذ السبعينات، في حين كان التنظيم العمالي الرسمي ضد هذه المطالب والتحركات؛ حيث تمت الإضرابات والاعتصامات المعروفة منذ تلك الفترة من خارج التنظيم النقابي، مثل إضراب سائقي المترو عام ١٩٨٦، والذي قادته رابطة سائقي المترو، وكذلك إضراب عمال كفر الدوار عام ١٩٩٤ وإضراب مصنع الحديد والصلب الذي واجهته الدولة بـ "١٥ ألفا" من جنود الأمن المركزي، ولفت عباس إلى أن اتحاد العمال هو التنظيم العمالي الوحيد الذي أيد الخصخصة وطرد العمال.

أضاف عباس أنه نتيجة سياسات الخصخصة وسياسات السوق الحر أصبح معظم عمال مصر يعملون في القطاع الخاص، وهؤلاء ليس لديهم نقابات مؤكدا علي أن الأصل في المنظمات الجماهيرية هو التعدد وهو أمر لا يهدد استقرار البلاد، وموجود في كل دول العالم، ولم يتم اختراع الدعوة إليه في مصر، موضحا أيضا أن منع التعدد النقابي في مصر يتعارض مع اتفاقيات دولية وقعت عليها مصر بشأن الحق في التنظيم، كما أن المحكمة الدستورية العليا أعطت العمال حق إنشاء التنظيمات النقابية بحرية.

شروط

أكد عباس أن الاتحاد العام لعمال مصر لا يعبر عن العمال، ويتصدى لتحركاتهم للحصول على حقوقهم في الإضراب والاعتصام.

وأوضح أن الكيان العمالي البديل يظل حقا مشروعا إذا توافرت له عدة شروط، أولها: ألا يتم طرحه في "السياق السياسي"، وإنما أن ينبع من العمال؛ وأساسا من عمال القطاع الخاص، والنشاط الصناعي الذي يعمل فيه ٤٠٠ ألف عامل، هم من تبقوا من سياسات الخصخصة والمعاش المبكر، إلى جانب أن يقوم هذا الكيان على أسس ديمقراطية، مطالبا بأن يعود التنظيم النقابي إلي سيرته الأولي قبل عام ١٩٥٢ في الدفاع عن حقوق العمال.

تعبير أصيل

وبدا حديث الدكتور محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مختلفا عن سابقيه، حيث أكد بداية علي أن فكرة التعددية السياسية والمنظمات الجماهيرية تفترض بداية وجود انتخابات حرة ونزيهة، مشيرا إلي أنه وعلي المستوى التاريخي هناك "الإلحاق المستمر" لمؤسسات المجتمع في جهاز الدولة الإداري والأمني، ولا يوجد تعبير أصيل عن إرادات الناس، إلى جانب أن هناك تزويرا منهجيا للانتخابات.

وقال سعيد إن شعار الكيانات الموازية المطروح يمثل شكلا من أشكال الاحتجاج، والبحث عن بدائل في ظروف تزوير منهجي، وهو أمر -في رأيه- يختلف عن التعددية النقابية التي تفترض وجودا وتعددا في النضال النقابي وخطط المساومة الجماعية، مؤكدا على أنه لا يوجد في مصر تعددية نقابية؛ لأنه لا توجد نقابات أصيلة من الأساس.

وقال إنه يجب البحث أولا عن تشكيل منظمات جماهيرية مستقلة قبل طرح موضوع التعددية النقابية.

أوضح الدكتور سعيد أن طرح شعار الكيانات الموازية يأتي في سياق اجتماعي بالغ الصعوبة تمر به مصر، حيث تعانى البلاد من إشكالية فريدة؛ تتمثل في أن جميع المؤسسات التحتية الكبرى للمجتمع تتحلل، وتتصدع بشكل هائل، وفي سياق ذلك يتم البحث عن صيغة لاستعادة الطابع الاجتماعي للحياة من الأصل، وإعادة المجتمع لحالته المجتمعية حتى لا يكون مجرد مكون لأناس يعيشون بالصدفة في مكان ما صار فيه اللااجتماعي أكثر قوة ونفاذا من المجتمع نفسه.

قال الدكتور سعيد إنه ليس ضد شعار التعددية النقابية، وإنه ستأتي لحظة ربما نكون مضطرين للدعوة له، لكنه أشار إلي أن الشعار الأساسي الذي يجب طرحه هو دعوة الشعب للحضور، وتأكيد هذا الحضور أولا بعد أن صار الشعب منصرفا أو تم صرفه، إلي جانب العمل علي تحرير الناس من ثقافة الخوف، وبعد ذلك طرح الدعوة لمنظمات جماهيرية مستقلة، مشيرا إلي أن الأماكن ذات الحضور الشعبي، والتاريخ الكامل من النضالات يسهل استدعاؤها، مشددا علي ضرورة وجود حد أدني من التراضي بين أطراف المجتمع علي أن الناس هي صاحبة شأنها، وألا يدعي أحد أن لديه تفويضا إلهيا.

فكرة عبقرية

وقال عصام سلطان المحامي والقيادي بحزب الوسط "تحت التأسيس" إن مصر بصدد تحول شامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، معتبرا أن المستقبل سيكون أصعب وأخطر، ما لم نتصور مستقبلا نصنعه بأيدينا، ولا يصنعه الآخرون، ووصف سلطان الكيانات البديلة بأنها "فكرة عبقرية"، وتدخل في إطار "التفكير خارج الصندوق" في ظل حالة من الإغلاق السياسي والقانوني والواقعي والبلطجي في المجتمع.

وأوضح أن الإغلاق القانوني ضد هذه الفكرة بدأ منذ عام ١٩٩٢ حين وقعت أحداث الزلزال، وسارعت لجنة الإغاثة بنقابة الأطباء -التي تسيطر عليها جماعة الإخوان- بلعب دور كبير في إغاثة المتضررين من الزلزال، وبعدها صدر الأمر العسكري بحظر جمع التبرعات، ثم جرت الملاحقات القانونية، وتأميم النقابات المهنية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢، وتزوير الانتخابات العامة، أضاف أن المشكلة الأعمق تتمثل في الإغلاق الواقعي، والبلطجي الذي بدا واضحا في مواجهة طلاب الاتحاد الحر بجامعة عين شمس، كما وضح من قبل في الانتخابات العامة.

واعتبر سلطان أن طرح فكرة الكيانات الموازية جاء متأخراً عن المجتمع الذي يعيش بالفعل كيانا بديلا للدولة في مختلف المواقع والأماكن، حتى أن الجهاز الاداري نفسه أصبح له كيان بديل، بل إنه يحيل إلي هذا البديل في كثير من الأحيان ليقتسم معه الأموال، كما في المصالح الحكومية المختلفة. وقال سلطان إن الحكومة معينة بقرار جمهوري، لكن من يدير السياسة كيانات أخري غيرها، كما أن المجتمع أصبحت تحكمه قوانين بديلة مختلفة، وأشار إلي أنه ليس من اللازم أن تسير المجتمعات وفق مصطلحات العلوم السياسية، مشددا علي ضرورة وجود " حل مصري " لما يمر به المجتمع المصري، واستلهام التجربة الماليزية في ذلك الشأن.

كيانات أخرى

ورأى بهي الدين حسن أن البلطجة من الممكن أن تكون نوعا آخر من الكيانات الموازية، وتساءل عما يمكن أن تشهده المرحلة القادمة من كيانات أخرى موازية وما الذي تفكر فيه جماعة الإخوان المسلمين في مستقبل تطور هذا النوع من الكيانات ؟

وفي تعقيبات الحضور اعترض صابر أبو الفتوح عضو مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين علي تسمية النقابات الموازية، وقال إن الأصل في النقابات هو الاستقلالية في حين أن التنظيم الحالي -العمالي- يفتقد المصداقية والاستقلالية، مشيرا إلى أن جماعة الإخوان تقدم منها ١٤٠٠ مرشح في الانتخابات العمالية الأخيرة واستطاع ١٢٠٠ فقط منهم استخراج أوراق الترشيح فيما تم شطب ٨٥٠ من هؤلاء الـ "١٢٠٠" وأن البعض قام بإرسال أوراق ترشيحه علي يد محضر فتم القبض علي هذا المحضر !!

وأيد محمد عمر -عامل- إنشاء اتحادات نقابات بديلة بشرط ألا يتم ذلك علي أرضية دينية أو حزبية، وقالت الناشطة رحمة رفعت إنه لا يوجد في العالم كله قانون للنقابات العمالية كما هو الحال في مصر، فيما أشار عمرو حامد أمين اتحاد الطلاب الحر إلي أن دور الاتحاد الحر هو الضغط لإسقاط شرعية الكيان الرسمي الموجود، موضحا أن الاتحاد الحر لا يعرف حتي الآن كيف يمكن تمويل الدور الخدمي الذي ينتظره منه الطلاب، وقال عمرو صلاح الدين الطالب بطب عين شمس إن الدافع لتكوين الاتحاد الحر هو مواجهة التعسف والشطب الذي واجهه الطلاب الراغبون في ترشيح أنفسهم بالانتخابات الطلابية، مشيرا إلي أن الطلاب لجأوا بالفعل إلي القضاء لكنهم وجدوا أنه طريق بطيء.

متابعة: محيي الدين سعيد

نهاد أبو القمصان : ظواهر التحرش الجنسي الجماعي مؤشر على الانهيار ودخول البلد مرحلة من الفوضى
جهاد عودة: نحن نعيش بالفعل حالة فوضى.. والتيار الديني هو السبب !
نبيل شرف الدين: ينبغي الموازنة بجدية بين الأمن السياسي والأمن الاجتماعي

من اليمين: نبيل شرف الدين، د. جهاد عودة، معتز الفجيري، د. دلال البزري، نهاد أبو القمصان

العيد الأسود على النساء المصريات

متابعة: محيي الدين سعيد

وقائع التحرش الجماعي بالسيدات والفتيات في بعض شوارع وسط القاهرة خلال احتفالات عيد الفطر، التي سارعت أجهزة الأمن بنفي وقوعها، وأكدت حدوثها بعض المدونات المصريات على شبكة الإنترنت، وشهود عيان أدلوا بشهاداتهم عبر بعض الفضائيات، وإحدى الصحف القومية، بل وكشفت عن وقائع مماثلة للتحرش الجنسي بشكل جماعي سبق أن شهدتها العاصمة، بمناسبة استضافة مصر لبطولة كأس الأمم الأفريقية في مارس الماضي.

حول دلالة هذه الحوادث دارت مداولات صالون بن رشد، الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ١٥ نوفمبر الماضي تحت عنوان "التحرش الجنسي في وسط البلد: مشكلة اجتماعية أم أمنية أم سياسية أم جنسية أم دينية؟!"، واستضاف خلالها كلا من د. جهاد عودة أستاذ العلاقات الدولية بجامعة حلوان، د. دلال البذري الكاتبة اللبنانية والباحثة في علم الاجتماع، ونهاد أبو القمصان مديرة المركز المصري لحقوق المرأة، ونبيل شرف الدين الكاتب الصحفي، ومدير تحرير موقع إيلاف الإخباري، وأدارها معتز الفجيري منسق البرامج بالمركز.

وقد اتفق العديد من المتحدثين في الندوة على أن وقائع الحرش الجنسي بوسط العاصمة، لا يمكن رؤيتها بمعزل عن الوقائع المشينة للتحرش الجنسي بالمتظاهرات والصحفيات، أمام نقابة الصحفيين في يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، في الخامس والعشرين من مايو الماضي، وهى الوقائع التي جرت على مشهد من قوات الأمن –إن لم يكن تحت رعايتها وفي وجود قيادات بارزة للحزب الوطني الحاكم، وأسدل الستار عليها، دون محاسبة أو عقاب.

كما حمل العديد من المشاركين أجهزة الأمن المسئولين عن جرائم التحرش في العيد، والتي أظهرت أن الأولوية فقط للأمن السياسي، على حساب الأمن الاجتماعي لعموم المواطنين.

أما اللافت فى الأمر فكان الاتفاق بين محللين ونشطاء معارضين وآخرين محسوبين على الجانب الحكومى، على التأكيد على دخول مصر إلى سيناريو من الفوضى، وفيما حمل الطرف المعارض الحكومة المسئولية، ذهب المحللون الحكوميون إلى أن المسئول عن هذه الفوضى هو التيار الدينى الذى يسعى إلى إنهاء الدولة المدنية، وإقامة الدولة الدينية إلى جانب تيارات المعارضة التى "لم تتعلم بعد

كيف تنظم اعتراضاتها".

موضوع التحرش الجنسى وأسبابه ونتائجه، كان محورا لنقاش ساخن فى صالون ابن رشد بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، وبدأته المحامية نهاد أبو القمصان، وأوضحت أنه منذ وقوع أحداث الاستفتاء الشهيرة التى شهدت قيام مجموعات من أنصار الحزب الوطنى الحاكم، بالتحرش بمتظاهرات ضد الاستفتاء، وهتك عرضهن، منذ ذلك الوقت تطورت وسائل التحرش بين المواطنين العاديين، من كلمات الغزل إلى الفعل الفاضح وهتك العرض، لافتة إلى أن شكاوى النساء من هذا الأمر امتدت إلى شكاوى من طالبات بالمدارس، وسيدات وفتيات محجبات ومنقبات، وأحيانا كبيرات فى السن.

واعتبرت أبو القمصان أن الحزب الحاكم مسئول بالدرجة الأولى، عن هذا التطور الخطير فى مظاهر التحرش بتدريب كوادره وأنصاره على التحرش بالمعارضين، بدلا من إكسابهم مهارات العمل السياسي المختلفة، مشيرة إلى أن أحداث العيد لم تكن لتقع لو كان هناك استتباب أمنى، ومحذرة من أن هذه الحوادث تعكس حالة من الانهيار، يمكن أن تقود البلد إلى مرحلة من الفوضى، بما يؤدى لتكرار أحداث يناير ٧٧.

لفتت أبو القمصان إلى التطور الخطير فى ظاهرة التحرش الجنسى فى المجتمع المصرى، وقالت إن المركز المصرى لحقوق المرأة يهتم برصدها منذ نحو ٥ سنوات. وقالت إن هذا التطور وصل إلى حد شكوى سيدات وفتيات منقبات وطالبات مدارس يرتدين ملابس متحفظة، إلى جانب سيدات تجاوزن الخمسين من أعمارهن من تعرضهن لهذه الظاهرة، مضيفة أن الأمر لم يعد يقتصر على الأوقات المتأخرة من الليل، بل أصبح يتم فى وضح النهار، وفى أماكن مزدحمة بالناس.

وأضافت إلى أسباب الظاهرة بجانب انشغال أجهزة الأمن بالأمن السياسى، استفحال ظاهرة البطالة، وهشاشة دور الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة. وقالت إن استجابة الأجهزة الأمنية للشكوى ضد جرائم تحرش سيئة جدا، وأحيانا يتم التحرش بالشاكيات داخل أقسام الشرطة نفسها، إلى جانب أن درجة الاهتمام بمتابعة هذه الشكوى معدومة تماما.

واعتبر الكاتب الصحفى نبيل شرف الدين أن هناك عدة أسباب وراء حوادث العيد، فى مقدمتها الخلل فى أداء أجهزة الأمن، يتمثل فى غلبة الأمن السياسى على الأمن الجنائى، بما يتطلب إرادة سياسية للموازنة بجدية بين الأمن السياسى والأمن الاجتماعى، معتبرا أن السبب الثانى يتمثل فى ديموغرافية مدينة القاهرة، وغلبة أخلاق الزحام عليها، بعد أن صارت مدينة للأنفاق والكبارى، وتجاوزت المتعارف عليه دوليا فى أعداد السكان والسيارات ومعدلات التلوث، مضيفا أن السبب الثالث يتمثل فى التيار الدينى بمختلف فصائله، والذى فشل خطابه فى الحفاظ على الحد الأدنى من الأخلاق. وقال شرف الدين إن هذا التيار مشغول طول الوقت بالتبرير، إما للسلطة أو للأغنياء، وإفساد كل خطوة إصلاحية.

وعبر شرف الدين عن خشيته من أن تكون الأحداث الأخيرة سيناريو مبكرا لحالة من الفوضى، مطالبا بعدم تحميل كل المسئولية لأجهزة الأمن أو تسطيح الأحداث بتحميل مسئوليتها لإحدى الراقصات. وقال إن التيار الدينى أخذ كل الفرص منذ السبعينيات، دون أن يحقق نجاحا فى الحفاظ على الأخلاق.

تفكك

أما الكاتبة والباحثة اللبنانية دلال البزرى، فأشارت إلى أن المسألة تتجاوز مصر بشكل خاص إلى الوطن العربى بشكل عام، والذى يعانى من حالة الفوضى بالفعل فى عدد من دوله مثل العراق. وقالت إن العالم العربى يواجه موجة من التديين السياسى، بدأت مع ظهور الحركات الإسلامية، وزادت مع انهيار المشروع الناصرى، وتصاعد الحركات الإسلامية، وحركة إعادة المرأة للحجاب، معتبرة أن التدين الذى ساد منذ تلك الفترة كان تدينا شكليا ولا توجد به روحانية.

اضافت البزرى أن هناك أزمة فى العلاقة بين الجنسين فى العالم العربى، فى ظل افتقاد المنطقة المشروع والحلم أو التصور للمستقبل، إلى جانب إحباطات المعارك الكبرى التى يخوضها العالم العربى مع أمريكا وإسرائيل. وذهبت إلى خطأ الجانب العربى فى خوض هذه المعارك على أساس الهوية، بما جعل كل المفردات والأدبيات العربية تدور حول "الأنا والآخر"، وهو ما انعكس -فى رأيها- على العلاقة بين الجنسين فى العالم العربى.

وأكدت أن التحرشات نتيجة طبيعية لأزمة، ليس فقط ذات طبيعة سياسية أو دينية، ولكنها أيضا مجتمعية فى العلاقة بين الجنسين فى المجتمع الواحد، واعتبار الرجل والمرأة كل منهما خصما للآخر.

أزمة تعليم وثقافة:

اعترف الدكتور جهاد عودة أستاذ العلاقات الدولية بجامعة حلوان وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى، أن مصر تواجه بالفعل أزمة ثقافية، وأزمة مجتمعية، تتمثل فى انهيار القيم ومصادر تعليم هذه القيم، كالأسرة ومؤسسات التعليم، مما أدى إلى انتشار ظواهر سلوكية مرضية. وقال إن مصر تعيش بالفعل مرحلة من الفوضى، لكنه أرجع أسباب هذه الفوضى إلى التيار الدينى، الذى يسعى إلى إنهاء، وتدمير الدولة المدنية لصالح إقامة دولته الدينية، بما يضع البلاد فى مأزق كبير، يتطلب جهدا حكوميا، ومجتمعيا مشتركا فى مواجهته، مشيرا إلى أن تيارات المعارضة الأخرى أيضا لم تتعلم بعد كيفية الاعتراض المنظم على السياسات التى ترفضها، وذلك فى ظل ما وصفه بالحرية السلوكية التى سمحت بتجاوز ونقد كل الحدود والقيم المرعية فى المجتمع، متجاهلا كل الانتقادات التى وجهت للحزب الحاكم فى هذا الشأن.

وأشار عودة إلى انهيار الحياة المدنية، معتبرا أن هناك قوى كثيرة داخل المجتمع تسعى إلى خلخلة نظامه العام، الذي أصبح يواجه مأزقا كبيرا نتيجة ما وصفه بتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

في مؤتمر دولي في ألمانيا:

مركز القاهرة يستعرض انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية باسم الحرب على الإرهاب

مقرر الأمم المتحدة للإرهاب وحقوق الإنسان ينتقد السياسات المصرية

شهدت برلين في الحادي والثلاثين من أكتوبر مؤتمرا دوليا حول الإرهاب وحقوق الإنسان، نظمه المعهد الألماني لحقوق الإنسان بمشاركة نحو ١٠٠ مشارك ومشاركة من منظمات حقوق الإنسان الألمانية والدولية، وأكاديميين، ووسائل الإعلام الألمانية، والمقرر الخاص بالإرهاب وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وممثلين عن البرلمان الألماني، ووزارة الخارجية الألمانية، ومجموعة من ممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية في ألمانيا.

وقد شارك معتز الفجيري مدير البرامج بمركز القاهرة بمداخلة في المؤتمر حول سياسات مكافحة الإرهاب في مصر والدول العربية، وءثارها على حقوق الإنسان. عبر الفجيري في مداخلته عن قلق المركز من أن تفشي انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مكافحة الإرهاب قد يعطي الشرعية للأنظمة العربية في فرض مزيد من السياسات والقوانين، التي تعصف بالحقوق والحريات بشكل صارخ. وأكد أن انشغال الدول الغربية بالمنهج الأمني في مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط جعلها تتغاضي عن معالجة الأسباب الحقيقية لتفشي العنف في المنطقة، والتي ترجع إلى التهميش الاقتصادي والاجتماعي والاستبداد السياسي وهيمنة خطاب ديني متطرف، والفشل في وضع حلول عادلة للمسألة الفلسطينية. وانتقدت المداخلة قوانين مكافحة الإرهاب التي استحدثت في بعض الدول العربية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في تونس والأردن والمغرب والبحرين. واستمرار العمل بقانون الطوارئ في مصر، واستخدامه في اعتقال المعارضين السياسيين، كما تطرقت إلى انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة في مصر والتي يتسبب فيها الاستخدام المتكرر لمحاكم أمن الدولة، وإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، كما انتقدت الاستخدام المنهجي للتعذيب في مصر، وفشل النظام القضائي في إنصاف ضحاياه . وحذرت المداخلة من المساعي الراهنة للحكومة المصرية في استحداث قانون جديد لمكافحة الإرهاب يزيد من القيود على الحقوق المدنية والسياسية؛ على الرغم من وجود قانون ضد الإرهاب كان قد أقر منذ عام ١٩٩٢، وكان له تداعيات سلبية على حقوق الإنسان.

وقد عبر مقرر الأمم المتحدة الخاص بالإرهاب وحقوق الإنسان السيد مارتن شنن في مداخلته عن أسفه من الرفض المتكرر للحكومة المصرية قبول زيارته لبحث تأثير سياسات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان، وانتقد تبني الحكومات العربية سواء في تشريعاتها الوطنية، أو في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٩، لتعريفات فضفاضة للإرهاب تتجاوز مكافحة الإرهاب إلى التضييق على حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم، وتقويض العدالة. وأكد مارتن أن القانون الدولي لا يبيح للدول التنصل من التزاماتها عند مواجهة أخطار داخلية أو خارجية دون قيود، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير ممارسات التعذيب، أو الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات غير العادلة في إطار مكافحة الإرهاب.

مركز القاهرة يشارك في محاكمة حقوقية للأمم المتحدة

شارك بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في أعمال الندوة الدولية التي نظمتها المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، والتي استهدفت تقييم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتقييم استجابتها في هذا المجال.

وقد عقدت الندوة في الثامن من ديسمبر في إطار الاحتفالات الدولية باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبمناسبة تقاعد كوفي عنان عن منصبه كأمين عام للأمم المتحدة في نهاية ديسمبر.

كانت الهيئات المنظمة للندوة قد اختارت ستة متحدثين من مناطق العالم المختلفة للتعقيب على كلمة كوفي عنان في بداية الندوة، ووقع الاختيار على بهي متحدثا من العالم العربي، إلى جانب متحدثين من الهند عن آسيا، ومن الأرجنتين عن أمريكا اللاتينية، ومن جنوب أفريقيا عن أفريقيا، ومن روسيا عن أوروبا.

مركز القاهرة يدين مجزرة بيت حانون ويطالب بمحاكمة دولية لمجرمي الحرب وحماية دولية للشعب الفلسطيني

تلقى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بصدمة بالغة أنباء المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر الأربعاء ٨ نوفمبر ٢٠٠٦، في بلدة بيت حانون بقطاع غزة، والتي قتلت خلالها ١٨ شخصًا، بينهم ١٧ من عائلة واحدة، أغلبهم من النساء والأطفال، وجرح ٥٣، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. وقد اقترف جيش الاحتلال هذه الجرائم بعد انقضاء يوم واحد على إعادة الانتشار في بلدة بيت حانون التي ظلت تعاني طوال أسبوع كامل -خلال اجتياحها- من ارتكاب العديد من جرائم الحرب.

وطالب مركز القاهرة في بيان بثه في التاسع من نوفمبر مجلس الأمن الدولي، الذي عقد جلسة طارئة في التاريخ ذاته، لبحث المجزرة الإسرائيلية بتشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم الحرب وضد الإنسانية المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل، وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين في الضفة والقطاع، كما دعا إلى إيفاد مقرري الأمم المتحدة الخاصين بانتهاكات حقوق الإنسان إلى الأراضي المحتلة، ولفت مركز القاهرة النظر إلى قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يقضي بمراجعة دورية للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عند كل اجتماع للمجلس، ودعا المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم وصرامة أمام الانتهاكات المتواصلة من قِبَل القوات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على محاسبة المسئولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، وإنشاء دولته المستقلة.

بعد انكشاف فضيحة البندر ارتفاع وتيرة القمع فى البحرين

أعلنت ٢٦ منظمة حقوقية مصرية –من بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان– عن إدانتها الشديدة إزاء اتساع موجة القمع في البحرين، والتي تمثل أبرز تجلياتها الأخيرة في إقدام السلطات على حجب عديد من المواقع الإلكترونية البحرينية، وخاصة تلك المواقع التي كشفت، أو تناولت فضيحة تمويل الأسرة الحاكمة لشبكات واسعة، تعمد إلى التمييز ضد الشيعة وتهميشهم، وكذلك محاولة تشويه سمعة المؤسسات الحقوقية المستقلة.

وكان بعض المؤسسات الحقوقية في البحرين، وفي مقدمتها مركز البحرين لحقوق الإنسان، قد كشفت عن فضيحة واسعة النطاق تمثلت في تورط الأسرة الحاكمة في بناء وتمويل شبكة واسعة من المسئولين الحكوميين وبعض الجهات المحسوبة على المجتمع المدني البحريني، للعمل من أجل تهميش المواطنين الشيعة أصحاب الأغلبية في البحرين، ضمن مخطط للسيطرة على الانتخابات النهائية التي شهدتها البحرين مؤخرا، فضلا عن تشويه سمعة النشطاء الحقوقيين المستقلين، وغير المرتبطين بعلاقات مصالح مع أجهزة الدولة، وهو ما عرف إعلاميا بفضيحة «تقرير البندر».

وقد عبرت المنظمات الحقوقية المصرية في بيان بثته في مطلع نوفمبر عن خيبة أملها إزاء التراجع المستمر الذي تشهده البحرين في مجال حقوق الإنسان، والذي يمثل ردة حقيقية عن وعود الإصلاح التي دشن به عاهل البحرين عهده منذ مارس ١٩٩٩.

وأعلنت المنظمات الموقعة على البيان أسفها إزاء ما تظهره التطورات من زيف هذه الوعود الرسمية، مشيرة إلى أن البحرين ترفض إلا أن تنتمي لعداء الدول المستبدة في العالم العربي.

وأشار البيان إلى أن ملاحقة النشطاء الحقوقيين ومحاولات تشويه سمعتهم، وحجب مواقع الإنترنت باتت ممارسة منهجية روتينية في البحرين، كما أشار إلى استمرار الحظر الذي تفرضه السلطات على مركز البحرين لحقوق الإنسان.

وطالبت المنظمات الموقعة في بيانها السلطات البحرينية بوضع حد نهائي لهذه الانتهاكات، ورفع الحجب عن المواقع المحجوبة وإجراء تحقيقات عادلة وشفافة وعلنية بشأن الفضيحة التي كشف عنها تقرير البندر.

فضيحة «بندر جيت»

جدير بالذكر أن فضيحة البندر كانت قد تفجرت قبل بضعة شهور عندما قام الدكتور صلاح البندر مستشار الحكومة البحرينية سابقا بكتابة تقرير من ٢١٤ صفحة، مدعماً بالأدلة والمستندات التي تكشف عن خطة حكومية لتهميش الطائفة الشيعية في البحرين، بتمويل من أحد أفراد العائلة الحاكمة تمثل في دفع ٢,٧ مليون دولار لموظفين حكوميين ومسئولين بمؤسسات غير حكومية، وكلت إليهم مهمة التلاعب بالانتخابات، والتجسس على المؤسسات الشيعية والمعارضة السياسية، وتشكيل مؤسسات مجتمع مدني مزيفة.

وبدلا من قيام السلطات البحرينية بالتحقيق فيما أورده التقرير أو إعطاء أية تفسيرات لما تضمنه من معلومات أو ادعاءات، أو محاسبة أو توقيف أي من المسئولين أو الأشخاص الذين شملهم التقرير، فقد تم اعتقال الدكتور البندر وطرده من البحرين واتهامه بحيازة أوراق حكومية. كما أمرت الحكومة بحظر نشر أية أخبار أو تعليقات حول هذه الفضيحة، فضلا عن إغلاقها للمواقع الإلكترونية التي تناولت هذا الموضوع، ومن بينها موقع مركز البحرين لحقوق الإنسان، وتوعدت أصحاب هذه المواقع بمقاضاتهم إذا ما استمروا في تداول القضية.

ويذكر أيضا أن نتائج الانتخابات قد سجلت نجاح الحكومة عمليا في الحيلولة دون وصول أغلبية أبناء الطائفة الشيعية، والمعارضة الليبرالية إلى مجلس النواب، بعد أن عمدت السلطات إلى تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس طائفية وغير عادلة.

ومركز القاهرة يتقدم ببلاغ إلى نقابة الصحفيين حول فضيحة البندر في المملكة البحرينية

تقدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ببلاغ إلى نقابة الصحفيين للتحقيق فيما يتردد في مملكة البحرين، بشأن تورط مجموعة من الصحفيين المصريين العاملين في مملكة البحرين في إحدى الفضائح السياسية، فيما عرف باسم «فضيحة البندر»، والتي ذاعت أخبارها في الشهور القليلة الماضية مع صدور تقرير كتبه صلاح البندر، وهو مستشار سابق في مجلس الوزراء بالبحرين (بريطاني الجنسية ومن أصل سوداني)، والذي استقر حاليا في بريطانيا بعد تردد أنباء حول اتخاذ تدابير ضده لمصادرة ما بحوزته من وثائق ومعلومات وإبعاده بشكل فوري من البلاد بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦. وقد أرفق مركز القاهرة مع البلاغ النص الكامل لتقرير البندر، ومجموعة من المواد الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان والإعلام في البحرين حول هذه القضية.

وقد ورد في التقرير أسماء مجموعة من الصحفيين المصرين المقيمين في البحرين، واتهمهم باستغلال عملهم الصحفي والإعلامي بشكل غير أخلاقي لخدمة مصالح بعض النافذين في النظام الحاكم والأجهزة الأمنية. ويضم التقرير مجموعة من المستندات المالية لإثبات ما ورد فيه من اتهامات.

وجدير بالذكر أن مائة من الشخصيات السياسية والحقوقية والدينية بالبحرين قد رفعت عريضة إلى الملك في ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ تطالبه بالأمر بالتحقيق فيما ورد بالتقرير من معلومات واتهامات، وقد نظم العديد من المسيرات الشعبية للغرض.

عندما يكون اغتصاب النساء سلاحا فى دارفور

متابعة: محمود سعد

من اليمين: أحمد حسو، السفير أحمد حجاج، عبده حماد، معتز الفجيري، طارق خاطر، عزة سليمان

في العاشر من ديسمبر وفي إطار الاحتفالات الدولية بالذكرى الثامنة والخمسين لصدور الإعلان العالمى لحقوق الانسان نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ندوة في إطار صالون بن رشد بعنوان "عندما يكون اغتصاب النساء سلاحا فى دارفور"، سلطت الأضواء على أوضاع المرأة والانتهاكات الصارخة التى تتعرض إليها منذ بداية الحرب على يد أطراف النزاع فى الإقليم.

وشارك فى الندوة السفير أحمد حجاج أمين عام الجمعية الأفريقية والمفوض الشخصى للرئيس مبارك فى مفاوضات دارفور، وعزة سليمان مديرة مركز قضايا المرأة المصرية، وطارق خاطر مدير جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان، وعبده حماد من مؤسسة العمل السودانية، وأحمد حسو الإعلامي السورى الذي يعمل في الإذاعة الألمانية. وأدارها معتز الفجيرى مدير البرامج بالمركز.

فى البداية أكد معتز الفجيرى أن وجود القوات الأممية فى الإقليم أصبح من أهم مطالب المنظمات الحقوقية العربية، من أجل وضع حد للصراع الدائر هناك، ووقف الجرائم المرتكبة بحق المدنيين فى الإقليم، مشيرا إلى أن العديد من المنظمات الحقوقية تضطر لسحب ممثليها وموظفيها من العمل بالإقليم، بعد أن أصبح أفرادها هدفا للمليشيات المتصارعه.

أعرب الفجيرى عن استنكاره لإصرار الحكومة السودانية على إنكار وقوع أعمال العنف والاغتصاب فى الإقليم التى ترصدها التقارير الدولية وبعثات تقصى الحقائق، واستمرارها فى رفض دخول القوات الدولية، لافتا إلى ازدواجية المعاييرالتى يعانى منها العالم العربى، واستمرار أجهزة الإعلام العربية فى مقارنة الأوضاع فى دارفور بما يجرى فى فلسطين، وهى مقارنة تظلم أهالى دارفور.

سلام بلا أمن

وأضاف أن اتفاق أبوجا للسلام، الموقع في الخامس من مايو الماضي بين حكومة الخرطوم، وأحد أكبر فصائل المعارضة في الإقليم، لم يحقق الأمن والسلام في الإقليم، بل إن أغلب المؤشرات والتحليلات تشير إلى اتجاه الأمور إلى الأسوأ، مؤكدا أن الاتفاق منذ توقيعه يحمل بذور فشله حيث لم ينص على آليات واضحة لتنفيذ بنوده، واعتماده على الحكومة السودانية في عملية التنفيذ بشكل يتناقض مع كونها طرفاً أساسيا في الصراع. كما لم تقدم الحكومة أية إجراءات ملموسة لنزع سلاح ميليشيات الجنجاويد.

وأشار الفجيرى إلى أن رئيس بعثة الأمم المتحدة بالخرطوم يان برونك أشار في أغسطس الماضي إلى مقتل نحو ١٦٠٠ مدني، في هجمات متبادلة بين الأطراف المتنازعة في الإقليم في النصف الأول من العام الجاري، وطبقا لتقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو الماضي، فقد تعرض نحو ٢٥٠ ألف شخص للنزوح في النصف الأول من العام الجاري، كما ترددت أنباء مؤخرا عن تعرض نحو ١٠٠٠ آخرين للنزوح إثر هجمات حكومية على شمال دارفور والتي راح ضحيتها عشرات المدنيين. ولفت الفجيرى إلى أن الأمر الذي يغفله البعض وعلى رأسهم حكومة الخرطوم أن السودان يستضيف على أرضه قوات أجنبية تابعة للأمم المتحدة الآن، حيث إن هناك ١٠٠٠٠ عنصر تابع للأمم المتحدة، قادمون بمعظمهم من أكثر من ٦٠ بلداً أفريقياً وآسيوياً، ينتشرون اليوم في وسط السودان وجنوبه كجزءٍ من اتفاقية السلام لعام ٢٠٠٥ والتي وضعت حداً للحرب الأهلية، التي استمرت ٢١ عاماً بين الحكومة وحركة جيش تحرير شعب السودان في الجنوب.

وأشارالفجيرى إلى الحاجة إلى وجود دعم حقوقى عربى قوى للمحكمة الجنائية الدولية المفترض أن تحاكم مجرمى الحرب فى الإقليم، موضحا أن المنظمات المصرية مهتمة بما يدور فى السودان، وتحاول أن تلعب دورا فى مساعدة السودانيين وحماية المدنيين، مؤكدا أنها تقدمت بأكثر من طلب للسفارة السودانية بالقاهرة للسماح لها بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق في إقليم دارفور، ولكنها لم تلق أدنى استجابة.

اغتصاب

تناول عبده حماد ممثل مؤسسة العمل السودانية الانتهاكات الخطيرة التى تتعرض لها المرأة فى دارفور، واستخدام الاغتصاب كسلاح فى الصراع فى دارفور، مشيرا إلى أن المرأة السودانية تعرضت لثلاث مراحل من الانتهاكات، المرحلة الأولى: وهى مرحلة المجازر التى تمت فى الإقليم وكانت حوادث فردية. أما المرحلة الثانية: فكانت فى التسعينيات عندما أصبحت قضية دارفور متفجرة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وسياسية، وبدأ تهجير المواطنين من قراهم إلى المدن الرئيسية، وهو ما انعكس أيضا على وضع المرأة، التى ازدادت متاعبها وفقرها، وجعلها أكثر تعرضا للاغتصاب، وانتهاك حقوقها. أما المرحلة الثالثة: وهى استخدام الاغتصاب كسلاح ضمن الصراع السياسى، وهذا الاستخدام بدأ من عام ٢٠٠٣ ومستمر إلى الآن. وأكد وجود حالات اغتصاب جماعية رغم إنكار السلطات الحكومية ذلك، لافتا إلى تقرير اللجنة التى شكلتها الأمم

المتحدة وتحدث عن ٧٠٠ حالة اغتصاب وقعت فى أربعة شهور فقط بولاية غرب دارفور.

وعن أسباب استخدام هذا السلاح يقول حماد إن المرأة فى دارفور لها موقع اجتماعى مميز، والاعتداء عليها يعتبر اعتداء على القبيلة والعشيرة، لذلك تم استخدام هذا الأسلوب حتى تكون الحرب فى دارفور أكثر شراسة بين القبائل المتقاتلة. وأشار حماد إلى أن مرتكبى الجرائم – بناء على شهادات أهل دارفور– هم من القوات النظامية ومليشيات الجنجاويد. وأضاف أن هناك حالات للاغتصاب وقعت من قبل جنود ينتمون لقوات الاتحاد الافريقى، المفترض أنها جاءت لتحميهم من هذه الجرائم !!

وركز حماد على أن المرأة الدارفورية تعانى من الخوف والفزع والفقر وتحتاج لمساعدات عاجلة، مؤكدا على أن المطلوب من المنظمات الحقوقية هو المساعدة على دخول القوات الأممية للسودان، وأن ترسل مجندات محترفات فى مجالات حماية المرأة لتحمى السيدات الموجودات فى مخيمات اللاجئين. وإنشاء مراكز للفحص الطبى لمواجهة انتشار مرض الإيدز، بسبب عمليات الاغتصاب وتثقيف المجتمع، ونشر ثقافة السلام والتسامح وحماية البيئة. وضرب مثالا على ذلك بوصف ما يجرى داخل معسكر كامورونى بغرب دارفور، حيث يعيش أكثر من ٨٠ ألف لاجىء على ٤٠ بئرا للمياه و١٣ دورة مياه فقط، وينتشر بينهم الأمراض المعدية حتى أن كثيرا منهم قضى نحبه بسبب أمراض الإسهال والملاريا.

قضية تهميش

وقال طارق خاطر مدير جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان إن الأزمة الأساسية فى دارفور لا تنفصل عن قضايا التهميش والفقر، وانعدام فرص المشاركة فى الشأن العام، ووجود العديد من القوانين المكبلة للحريات، بالإضافة إلى مشاكل التصحر، والجفاف فى دارفور. وأضاف أن الحكومة المركزية فى شمال السودان أهملت تنمية ولايات دارفور، وأن تفجر الصراع واتخاذه طابعا قبليا كان بسبب بحث هذه القبائل عن حقوقها.

وأضاف أن جرائم الاغتصاب تشكل ملمحا بارزا فى الصراعات الأفريقية، مشيرا إلى الحروب في سيراليون ورواندا طالت فيهما جرائم الاغتصاب أكثر من ٥٠٠ الف امرأة.

ودعا خاطر إلى تطبيق المعايير الدولية لمعاقبة مجرمى الحرب، خاصة أن أركان جرائم الإبادة الجماعية متوفرة. وشدد على ضرورة تدخل المجتمع الدولى بصورة أكثر حزما، لوقف هذه الانتهاكات الإجرامية بحق أبناء دارفور

تآمر الأنظمة

واتهمت عزة سليمان مديرة مركز قضايا المرأة المصرية الأنظمة العربية بالتواطؤ على ما يحدث في دارفور. ولفتت النظر إلى أن صناديق الإغاثة الإسلامية التى تجمع تبرعات بالملايين، من أجل المسلمين المشردين فى العالم لم يسمع لها صوت يطالب بمساعدة المسلمين فى دارفور.

وأضافت أن القانون السودانى يمنح حصانة خاصة لأفراد القوات المسلحة، وأجهزة الأمن الوطنية والشرطة، وبالتالى لا يمكن تقديمهم للمحاكمة فى جرائم الاغتصاب التى ترتكبها. كما أن ميليشيات الجنجاويد أدمجت أسماء منها داخل جهاز الشرطة، وبالتالي فإن الجرائم المرتكبة من قبل عناصر هذه الميليشيات لا يتم التحقيق فيها.

وقالت إن نظرية المؤامرة استغرقت كل العرب عن الاهتمام بقضية دارفور حتى وصل الأمر إلى اعتبار أن دخول قوات الأمم المتحدة لدارفور، تهديد للأمن القومى المصرى. وظهر من يعترض على ذلك دون أن يفكر أحد فى مصير آلاف الدارفوريين، الذين تنتهك حقوقهم هناك، ولا يتحرك أحد لإنقاذهم.

ازدواجية المعايير

واعترف أحمد حسو المذيع بالإذاعة الألمانية أن قضية دارفور تعانى من التعتيم الإعلامي ونقص المعلومات، مشيرا إلى أن الإعلام العربى شاغله الأكبر هو فلسطين والعراق ولبنان. ولاحظ حسو أن الإعلام العربي حتى عندما تناول قضية دارفور، فقد ركز على قضية ازدواجية المعايير لدى العالم الغربى، الذى بدا مهتما بقضية دارفور أكثر من باقى القضايا العربية، وهى النقطة التى استغلها النظام السودانى بذكاء شديد، وبدأ يركز عليها فى خطابه الرسمى، حتى أن معظم الدول العربية دعت النظام السودانى إلى عدم إرسال قوات دولية لدارفور، وبدأ الإعلام العربى بعدها فى استخدام أكليشيهات ثابتة تصف القوات الدولية بالغزو الجديد والاستعمار الجديد، وهو ما ينم عن عدم اتباع أجهزة الإعلام العربية للمعايير المهنية السليمة عند التعامل مع هذه القضايا.

وأكد السفير أحمد حجاج أن الأمن القومى المصرى يجب أن ينتبه إلى ما يحدث فى الجنوب، مشيرا إلى أن الجميع مشغول فى القضايا المحلية، واعترف أن مصر أهملت دارفور خلال ٢٥ عاما مضت.

وأشار إلى أن مشكلة دارفور تكمن فى التهميش الذى يعيشه هذا الإقليم منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ ؛ حيث كان الاهتمام منصبا فقط على المناطق الشمالية ووسط السودان والقريبة من العاصمة الخرطوم. أما الأطراف فلا يوجد بها أى اهتمام أو مشاريع تنموية أو صحية، وأوضح أنه من خلال المفاوضات التى شارك فيها حول دارفور، كان مطالبا بمشاركة المرأة الدارفورية فى المفاوضات، وكان رد المشاركين أن العادات والتقاليد تمنع ذلك، إلى أن اقتنعوا بذلك، وبالفعل شاركوا فى الجولتين السادسة والسابعة.

تقصير

واعترف حجاج بتقصير البلاد العربية والإسلامية فى مساعدة أهل درافور، رغم إسهاماتهم فى نشر الإسلام فى الدول المجاورة مثل النيجر ومالى، مشيرا إلى أن الاضطهاد فى دارفور لا يفرق بين رجل وامرأة وطفل أو مسن .

وأكد السفير حجاج أن اتفاقية أبوجا التى وقعت فى ٥ مايو الماضى اتفاقية جيدة تراعى كل الأطراف، مضيفا أن الاهتمام بالنواحى الإنسانية هو الفيصل فى الحل، فمعسكرات النازحين فى تشاد أو داخل دارفور تشكل في حد ذاتها مأساة بكل المقاييس، بالإضافة إلى أن الزراعة توقفت منذ سنوات والاعتماد الأكبر أصبح على المساعدات الأجنبية مؤكدا أنه ينبغي على السودانيين التوقف عن تبادل الاتهامات، والتركيز على ما يجب عمله للمستقبل.

معلومات خاطئة

من جانبه تدخل في التعقيبات السيد/ يوسف سليمان الوزير المفوض بالسفارة السودانية بالقاهرة، معتبرا أن المعلومات التي تتناقلها المنظمات عن دارفور غير دقيقة. وادعى أن منظمات حقوق الإنسان المصرية، يمكنها الذهاب لدارفور، والوقوف على الحقائق، مشيرا في الوقت ذاته إلى وجود نحو ١٥٠ منظمة دولية يعمل بها ١٤ ألف متطوع بالسودان، ليس من بينهم سوى اتحاد الأطباء المصريين والباقى من الغرب.

وأكد أنه لا يوجد فى دارفور فوارق بين العرب والأفارقة فأكبر قبيلتين فى دارفور وهما الفور والزهاوة أصولهما عربية ونفى –كالمعتاد رسميا– وقوع جرائم اغتصاب جماعية، مشيرا إلى أن المرأة الدارفورية مقاتلة ومقاومة شرسة، تقاتل، ولا يمكن أن تغتصب بسهولة! كما أن المسلمين لا يستخدمون سلاح الاغتصاب فى حروبهم، لأن دينهم يمنعهم من ذلك، وهى سابقة ليست موجودة فى تاريخهم، مشيرا إلى أن جنود الجيش السودانى الموجودين فى الإقليم ينتمون فى الأصل إلى قبائل دارفور.